مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 13 شباط 2023

أبرزعناوين الصحف

هآرتس:

-المحلل السياسي يوسي فرتر: الشريط الذي بثه نتنياهو ردا على المظاهرة يشير إلى أنه يعاني من الرعب والضغط وكلامه عبارة عن كذب وتلاعب بالكلمات

-وزير الخارجية الأميركية يندد بشرعنة البؤر الاستيطانية ويدّعي أنه يعارضها لأنها ترفع حدة التوتر في المنطقة

-مصدر سياسي إسرائيلي: الموقف الأميركي متوقع لكن علاقتنا بواشنطن متينة

-مستوطن قتل مثقال ريان، لكن الشرطة لم تحقق مع أحد من شهود العيان الذين يستطيعون التعرف على القاتل

-سجن جندي عشرة أيام بعد اعتدائه على ناشط حقوق الإنسان في الخليل كان برفقة صحفيين أميركيين

معاريف:

-مقتل جندي بحرس الحدود في شعفاط وعملية طعن في البلدة القديمة ومنفذا العمليتين يبلغان من العمر 13 عاما

-اعتقال منفذ عملية مقتل جندي قبل عدة شهور في نابلس

-أكثر من 100 ألف متظاهر في القدس

-نتنياهو يهاجم من يدعو إلى سفك الدماء ويتهمه بالخيانة

-رئيس بلدية تل أبيب: مسؤولية سفك الدماء تقع على عاتق من يريد تحويل إسرائيل إلى دكتاتورية

يديعوت احرونوت:

-الديمقراطية: مظاهرة ضخمة في القدس شارك فيها أكثر من 100 ألف شخص، ومظاهرات أخرى في حيفا وتل أبيب ومدن أخرى

-رئيس بلدية تل أبيب رون خولداي يثير عاصفة "العودة للديمقراطية بعد الديكتاتورية فقط بسفك الدماء، وما حدث في ألمانيا النازية ودفع اليهود الثمن "

-اقتراح الرئيس الإسرائيلي لحل وسط لم يقنع أحدا ووزير القضاء يصر على موقفه بإقرار القوانين ورؤساء المعارضة يشترطون تجميد القوانين شرطا للمفاوضات

-المستشارة القانونية للحكومة تمنع نتنياهو حتى من التحدث عن اقتراح الرئيس الإسرائيلي لحل وسط بسبب ملفاته بالمحكمة

-معركة بلجنة الدستور والقانون وإخراج أعضاء المعارضة بالقوة من الجلسة

-الوزير في وزارة القضاء دافيد امسلم: سنقر الانقلاب على الجهاز القضائي ومن سيخرق القانون سندخله السجن

-قضية فساد في وزارة الأمن لها علاقة بعائلات الإجرام واعتقال عشرات المقاولين والموظفين في الوزارة

-مقتل جندي بحرس الحدود على حاجز شعفاط

تايمز أوف اسرائيل:

.وزير العدل يعرض إجراء الحوار حول الإصلاح؛ المعارضة: يجب أن يتوقف التشريع أولاً

. مقتل شرطي بعد تعرضه للطعن من فلسطيني، ولنيران صديقة

.وزير الخارجية كوهين يصل إلى تركيا للتضامن، ولقاء إردوغان

* * *

عين على العدو الثلاثاء 14-2-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو :**قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 23 فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة، كما تعرضت القوات لإطلاق نار قرب "حومش" دون وقوع إصابات.
- **قناة كان العبرية :**المتحدث باسم الجيش العميد ران كوخاف: تعتبر العمليات الفردية تحدياً أمنياً واستخباراتياً معقداً للغاية، لأنه من الصعب جداً الدخول في ذهن الشخص الذي سينفذ هجوم لمعرفة نواياه، لا يوجد حل لهذا.
- **يديعوت أحرونوت :**نشر أول: أوعز وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" لمصلحة السجون في الأيام الأخيرة بتخصيص وقت استحمام لا يتجاوز دقيقتين فقط لكل أسير فلسطيني، وتشغيل ساعة مياه فقط في الحمامات لكل قسم.
- **قناة كان العبرية :**إصابة مستوطن بعملية الطعن في القدس، المنفذ فتى يبلغ من العمر 14 عاماً من سكان مخيم شعفاط، تم ضبط السكين. (العملية الأولى).
- **يديعوت أحرونوت :**الإعلان عن مقتل الجندي الذي أصيب في عملية حاجز شعفاط، المنفذ 13 عاماً (العملية الثانية).

الشأن الإقليمي والدولي:

- **القناة 12 العبرية :**وصل وزير الخارجية "إيلي كوهين" صباح اليوم إلى تركيا وقال: "جئت إلى تركيا للتعبير عن تضامني مع الشعب التركي، سألتقي مع الرئيس أردوغان ووزير الخارجية أوغلو، وسأرسل تعازي دولة إسرائيل على الكارثة المدمرة، إسرائيل تقف إلى جانب تركيا في هذا الوقت الصعب وستواصل مساعدتها."
- **إذاعة جيش العدو :**وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكين" تعقيباً على قرار الكابينت شرعنة 9 بؤر استيطانية في الضفة: "نعارض بشدة هذه الإجراءات الأحادية التي تؤدي إلى تفاقم التوترات."

- **يديعوت أحرونوت** :السفارة الأمريكية في القدس، طلبت من مكتب نتنياهو الحصول على توضيحات حول قرار الكابينت الليلة الماضية شرعنة 9 بؤر استيطانية في الضفة.
- **إذاعة جيش العدو**" :مسؤول سياسي إسرائيلي" يرد على إدانة الولايات المتحدة لقرار "الحكومة الإسرائيلية" بشرعنة بؤر استيطانية في الضفة الغربية: "لم نفاجأ، لدينا خلافات في الرأي حول هذه القضية منذ عقود، ولن تضر بالتحالف القوي بيننا."

الشأن الداخلي:

- **موقع والا العبري** :حوالي 90 ألف شخص تظاهروا أمس أمام مبنى الكنيست بالقدس، احتجاجاً على الانقلاب القضائي.
- **القناة 13 العبرية"** :إيتمار بن غفير" يطالب المستشارة القضائية للحكومة بإجراء تحقيق فوري ضد رئيس بلدية تل أبيب "رون خولدائي" بسبب التحريض على القتل.
- **ماندي ريزل** :العثور على بقايا صاروخ صباح أمس في سديروت.
- **متان تسوري-يديعوت** :سديروت: أضرار في جدار ومركبة، صباح أمس، نتيجة شظايا صاروخ أطلق من غزة.
- **يديعوت أحرونوت** :تدهور طرأ على صحة أحد مصابي عملية الدهس في القدس، تم نقله بسبب حالته إلى هداسا عين كارم.
- **هآرتس** :مستوطنون أدوا صلوات في حائط البراق بالقدس "لإنقاذ الديمقراطية الإسرائيلية" من مخططات رئيس الحكومة نتنياهو.
- **موقع كالكالست** :نقاش حاد ومواجهة بين أعضاء الائتلاف والمعارضة في لجنة الدستور في الكنيست قبل التصويت على التعديلات القضائية والتي أهمها: تغيير تشكيل لجنة تعيين القضاة، وإلغاء صلاحية المحكمة العليا لممارسة المراجعة القضائية للقوانين الأساسية.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"أفيغدورليبرمان"** :"يجب استعادة الردع، المستوطنون يستحقون حياة آمنة."
- **"إيتماربن غفير"** :"صدمة جراء مقتل جندي حرس الحدود في هجوم مروّع، المقاتل الذي ذهب لحماية أطفالنا، لن يعود إلى منزله، هذه كارثة صعبة للغاية وألم عظيم، بالنيابة عني وبالأصالة عن دولة إسرائيل، أرسل تعازيّ لعائلته، قلوبنا معكم."

- **"أفيغدورليبرمان" :**"منذ تشكيل حكومة نتنياهو، تحدث عملية تلو الأخرى، تم إطلاق 27 صاروخاً من غزة، وقتل أكثر من 10 مستوطنين، وجرح أكثر من 15، ولم يتم إخلاء خان الأحمر، والمبنى في وادي قدوم لم يتم إخلاؤه، واليوم أيضاً شهدنا عمليّتين مؤلمتين."
- **رئيس بلدية سديروت "ألون دافيدي" معقباً على إطلاق الصواريخ الليلة من غزة" :**على بعد كيلومتر واحد فقط من سديروت، في غزة يرفعون رؤوسهم ويتجرؤون على محاولة قتل سكان سديروت، ويعرفون أنه لن يصيبهم أي ضرر، إذا كان رئيس الحكومة بالفعل يرغب في القيام بإصلاحات، فيجب عليه وعلى الكابينت تعزيز إصلاحات فيمات يتعلق بالسياسات في مواجهة الوضع مع غـزة."
- **"بنيامين نتنياهو :**"تحدثت عبر الهاتف مع رئيس وزراء اليابان "فوميو كيشيدا"، الذي أعرب عن تعازيه بقتلى عمليات القدس، تحدثنا عن مواصلة تعزيز العلاقات مع التركيز على تعميق التعاون الاقتصادي والأمني، كما دعوته لزيارة "إسرائيل."

* * *

مقالات

i24NEWS: أناشد حاخامات إسرائيل أن يوجهوا مجتمعاتهم بأن يحمل كل شخص لديه رخصة لحمل سلاح ناري سلاحه معه يوم السبت، خاصة أثناء أوقات الصلاة في الكنس

يثير تجمع المدنيين الإسرائيليين في المعابد اليهودية مخاوف أمنية، على خلفية عملية الهجوم التي نفذها أحد المقدسيين في حي نيفيه يعكوف بالقدس بجوار مدخل كنيس قديم يعرف باسم "عطيرت افراهام" في 27 كانون الثاني/ يناير وأسفر عن مقتل سبعة مدنيين.

دعا الحاخام الأكبر للشرطة الإسرائيلية، رامي برخياهو، في رسالة يوم الخميس الحاخامات والمصلين إلى حمل أسلحة مرخصة وقت التجمع في الكنس درءاً لأي هجمات عدائية محتملة تستهدف اليهود . وقال برخياهو إن الهجوم أظهر أن "الأحياء والمعابد اليهودية (الكنس) يمكن أن تكون هدفًا واسعًا للعمليات العدائية". وأشار إلى أنه هذا الحادث يأتي في سياق هجمات عدائية سابقة نفذها فلسطينيون في مدينتي بني براك وإلعاد العام الماضي." وقال مشددا "بالتشاور مع الحاخامات البارزين وبناءً على توصية من سلطات الشرطة ذات الصلة، أناشد حاخامات إسرائيل أن يوجهوا مجتمعاتهم بأن يحمل كل شخص لديه رخصة لحمل سلاح ناري سلاحه معه يوم السبت، خاصة أثناء أوقات الصلاة في الكنس." وأضاف الحاخام أن كل

كنيس يجب أن يكون به هاتف خلوي كوشير يمكن استخدامه للاتصال بالشرطة في حالة الطوارئ. وشدد على أنه في حال وقع طارئ يشكل "خطرًا على الحياة"، يجب الاتصال بالشرطة.

* * *

i24news: باحث إسرائيلي: هدم المنازل في القدس بذريعة عدم الترخيص كارثة"

جاءت أوامر الهدم متلاحقة وحازمة على خلفية سلسلة عمليات عدائية ضربت مدينة القدس سقط خلالها عشرة

مدنيين إسرائيليين خلال أسبوعين

نفذت السلطات الإسرائيلية في مدينة القدس أمس الإثنين، عمليتي هدم لمنازل غير مرخصة في الأحياء العربية في المدينة بضمنها جبل المكبر .واندلعت في المكان مواجهات بين قوات الأمن والسكان المحليين، حيث قال الهلال الأحمر إنه تعرض نحو 30 شخصًا لحالات الاختناق جراء الغاز المسيل للدموع والبعض أصيب بعيارات مطاطية . وأعلن سكان الحي الإضراب العام، والنفير العام والخروج إلى الشوارع، ردا على عمليات الهدم وقام البعض بحرق بعض المكاتب التابعة للبلدية والموجودة داخل الحي، بعد أن طالت عملية الهدم أمس منزل عائلة ابراهيم بشير في الحي وعدد من المنشآت التابعة للعائلة، علما أنها أنشأت عام 2015 دون التراخيص المطلوبة .

وتتمثل حساسية الهدم في بلدة جبل المكبر لقربها من المسجد الأقصى وجوارها كذلك لبلدة سلوان التي تعتبر الخاصرة الجنوبية لمسجد الأقصى، على ما أفادت مراسلة i24news. وأضافت "أقيمت تحت هذه البلدة عمليات حفر استعادت أجزاء من المدينة الأثرية القديمة إبان الفترة الرومانية والتي أطلق عليها إسرائيليا "مدينة داوود"، ويخشى الفلسطينيون من سيناريو تعميق ملامح تهويد القدس على حساب هدم منازلهم ودفعهم خارج المدينة. وتعليقا على عمليات الهدم الأخيرة قال صاحب المنزل لمراسل واينت: "يريدون ترحيلنا إلى الضفة الغربية، لكننا سنبقى هنا رغم الصعاب ."

وعلى لائحة الانتظار خمسة منازل تلقى أصحابها إخطارا بهدمها بدعوى إقامتها بدون إصدار تراخيص. من جهة أخرى، يفيد

مطلعون أنه ليس من السهل اصدار تراخيص لا سيما أن السلطات الإسرائيلية تعقد الإجراءات بشكل كبير. فالسكان تقدموا فعلا بطلب إصدار تراخيص لهذه المباني ولم يتم اتخاذ قرار بشأن هذا الأمر. وجاءت أوامر

الهدم متلاحقة وحازمة على خلفية سلسلة عمليات عدائية ضربت مدينة القدس سقط خلالها عشرة مدنيين إسرائيليين خلال أسبوعين، أوعز وزير الأمن القومي ايتامار بن غفير على إثرها في إطار الرد الحازم والسريع، إلى البدء حالا بهدم كافة المنازل غير المرخصة في المدينة. ويأتي تحرك بن غفير وسط استياء من اليمين الإسرائيلي المتطرف من أداء الحكومة الإسرائيلية التي باتت مؤلفة من "يمين كامل" علما أن الحكومة قررت هدم البيوت غير المرخصة في القدس وتحديدا في الأحياء العربية المتاخمة للمسجد الأقصى دون الرجوع للمستشارة القضائية للحكومة في محاولة لامتصاص غضب الشارع الإسرائيلي.

وبحسب ما قال لواينت أفيف تاترسكي، الباحث في جمعية "مدينة الأمم"، التي تتعامل مع تعقيدات الحياة في القدس في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (وفق تعريفه)، فإنه "لم يتم تحديث الخارطة الهيكلية للحي منذ الموافقة عليها قبل 35 عاما، والبناء ممنوع فوق حوالي ثلثي مساحته ولا خيار أمام السكان سوى البناء دون تصريح". وأضاف أن "الوضع مشابه في أحياء فلسطينية أخرى في المدينة. إن هدم المنازل كارثة تختار الحكومة إلحاقها بالأهالي بذريعة إنفاذ القانون التي لا أساس لها من الصحة."

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المفوض السابق للشرطة روني آلشيخ حذر من تداعيات سياسة هدم المنازل التي قرر بن غفير تبنيها حيث قال "الإعلان عبر وسائل الإعلام أن الهدم مرتبط بالهجوم يمس بشكل سلبي بمفهوم واجب الامتثال للقانون من قبل المواطنين أو السكان فضلا عن مخاطر تقويض فرصة رفع مستوى الأمان الشخصي في القدس وتعاون المواطن مع السلطات ."

* * *

i24news: وزير الأمن القومي يدعو لمحاكمة رئيس بلدية تل أبيب على خلفية "أقواله التحريضية"

قال وزير الأمن القومي ايتامار بن غفير إنه يتوجب على المستشارة القضائية للحكومة أن تأمر فورا بإجراء تحقيق ضد رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي على خلفية تصريحاته اليوم الإثنين. وتابع بن غفير"رئيس بلدية تل أبيب لا يتمتع بحصانة ولا امتياز للتحريض على القتل. دعوته خطيرة ويجب استجوابه بشأنها ومحاكمته ."

وكان حولدائي قد صرح في سياق ذهاب الحكومة الحالية نحو اليمين المتشدد لا سيما وقد أمسك هؤلاء بزمام الحكم في البلاد: "الدول الدكتاتورية تصبح ديمقراطية مرة أخرى بسفك الدماء". وهو ما اعتبره بن غفير تحريضا على القتل. ورد رئيس حزب "معسكر الدولة" عضو الكنيست بيني غانتس على كلمات حولدائي عبر حسابه على تويتر بالقول: "معركتنا هي من أجل الديمقراطية الإسرائيلية، وليس القتال فيما بيننا. أتفهم

مشاعر الألم والخوف ولا ألغيهما، لكن يجب أن نوقف الخطاب العنيف على الفور. دعوة حولدائي خطيرة، وفي غير محلها وأكثر من ذلك - تضر بالنضال العادل."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: وزير العدل يعرض إجراء الحوار حول الإصلاح؛ المعارضة: يجب أن يتوقف التشريع أولاً

قال وزير العدل ورئيس لجنة تشرف على مشاريع القوانين في الكنيست إنهما مستعدان لبدء حوار "بدون شروط مسبقة"؛ ليبيد وغانتس يقولان أن الاقتراح مخادع بينما تستمر العملية

قال مهندسو جهود التحالف لإضعاف القضاء بشكل كبير يوم الإثنين إنهم مستعدون للقاء على الفور مع قادة المعارضة في مقر الإقامة الرسمي للرئيس إسحاق هرتسوغ في القدس لمناقشة اقتراح الرئيس للتسوية بشأن خطة الإصلاح القضائي. وقدموا العرض بعد يوم مضطرب شهد احتجاج حوالي 90 ألف شخص في القدس، بالإضافة إلى مشاجرات ومشادات كلامية في الكنيست، بينما دفع الائتلاف قدما بالعملية التشريعية لإنجاز خططه.

وقال وزير العدل ياريف ليفين ورئيس لجنة الدستور والقانون والعدل في الكنيست سيمحا روتمان إنهما مستعدان للاجتماع دون شروط مسبقة، لكنهما لم يوافقوا على دعوة الرئيس لوقف الجهود التشريعية أثناء إجراء المحادثات. ورفض زعماء المعارضة هذا الاقتراح، قائلين إنه من المخادع اقتراح اجراء محادثات بينما يتقدمون بكامل قوتهم في عملية يعتبرونها مدمرة للطابع الديمقراطي لإسرائيل.

وجاء الجدل بعد أن وافقت لجنة الكنيست على تقديم تشريع لمنح الحكومة أغلبية تلقائية في لجنة اختيار القضاة اعفاء قوانين الأساس شبه الدستورية من الرقابة القضائية إلى قراءة أولى في الجلسة الكاملة للكنيست، والتي من المرجح أن تعقد يوم الاثنين المقبل. وبعد دفع مشاريع القوانين إلى الأمام، دعا ليفين وروتمان المعارضة إلى "بدء حوار دون شروط مسبقة."

وأشار زعيم المعارضة يائير لبيد إلى أن هرتسوغ نفسه دعا روتمان إلى تأجيل الموافقة على التشريع في اللجنة من أجل اجراء حوار بحسن النية حول مقترحاته. كما أكد الرئيس أمس وكما أُوضح مرارًا وتكرارًا، الشرط الضروري لبدء حوار وطني هو الوقف الفوري لجميع العمليات التشريعية لفترة زمنية محددة، يتم خلالها إجراء محادثات بوساطة الرئيس"، قال لبيد ردًا على الدعوة.

وأدلى رئيس حزب "الوحدة الوطنية" بيني غانتس بتصريحات مماثلة، قائلا إنه أبلغ مسؤولي التحالف بأنه سيدخل في حوار على الفور – إذا أوقفوا العملية التشريعية. ورد ليفين وروتمان بأنهما "حزينان لقراءة بيان زعيم المعارضة"، والذي قالا إنه "يشير إلى أن دافعه الوحيد هو وقف التشريع وليس إجراء حوار حقيقي." وتابع الاثنان قائلين "يسعدنا أن نلتقي في أقرب وقت الليلة مع أي مسؤول معارض مهتم بالحوار الحقيقي." ورد لبيد قائلاً: "إذا كان الوزير ليفين وعضو الكنيست روتمان جادين بشأن عرضهما، فسيوافقان على إيقاف تشريعاتهما مؤقتًا حتى نهاية هذا الحوار وربما حتى يقومان بإبلاغ الرئيس وإبلاغي بعرضهما بدلاً من السماع عنه في الصحافة."

يوم الإثنين أيضا، ذكرت وسائل الإعلام العبرية أن محامي رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد تواصلوا مع المستشارة القضائية غالي باهراف ميارا ليطلبوا منها الإذن بالتحدث بشكل علني ومباشر عن خطة الإصلاح القضائي. لكن أشارت التقارير إلى رفض الطلب بعد مناقشات استمرت عدة ساعات.

ونتنياهو ملزم باتفاق تضارب المصالح تقول المستشارة القضائية إنه يمنعه من التعامل بأي شكل من الأشكال مع التغييرات القضائية، لأنها يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على محاكمة الفساد الجارية ضده. ونقلت أخبار القناة 12 عن مصادر في حزب الليكود بزعامة نتنياهو قالت إن السماح لرئيس الوزراء بالرد والتعامل مع اقتراح هرتسوغ للتسوية، الذي صدر يوم الأحد، ضروريًا لنجاح هذه المبادرة.

وفي وقت سابق، اتهم نتنياهو قادة المعارضة بـ"تعمد دفع البلاد إلى الفوضى."وقال: "المعارضة خارجة عن السيطرة في الكنيست. سيطروا على أنفسكم. أظهروا المسؤولية والقيادة"، قال مخاطبا قادة المعارضة، وأضاف: "معظم مواطني إسرائيل لا يريدون الفوضى. يريدون خطابًا مركزًا، وفي النهاية يريدون الوحدة."

ورحب بعض المشرعين في الائتلاف باقتراح هرتسوغ للتسوية، حيث قال مسؤول لم يذكر اسمه في الكتلة الحاكمة لصحيفة "هآرتس" اليومية إن العديد من أفكار الرئيس كان من الممكن "الموافقة عليها بالأمس."

كما ذكرت صحيفة "هآرتس" أن نتنياهو التقى ليفين على انفراد لساعات مساء الإثنين بعد خطاب هرتسوغ. وقال مصدر مطلع على تفاصيل الاجتماع إنهما ناقشا اقتراح التسوية الذي قدمه الرئيس. وقد يكون هذا بمثابة انتهاك لترتيب تضارب المصالح لعام 2020 الذي صاغه المستشار القضائي آنذاك أفيحاي ماندلبليت، والذي يمنع زعيم الليكود من المشاركة في مبادرات تشريعية قد تؤثر على محاكمته. ويزعم منتقدو خطط الإصلاح القضائي أن هدفها هو إحباط الإجراءات القانونية ضد نتنياهو. وأصدر مكتب نتنياهو في وقت لاحق نفيًا لتقرير "هآرتس"، وأصر على أن رئيس الوزراء ليس منخرطًا في خطط الإصلاح القانوني لحكومته.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: طرد أعضاء كنيست من المعارضة من جلسة عاصفة في الكنيست حول مشاريع قانون الإصلاح القضائي

تم طرد ما لا يقل عن 14 نائبا معارضا من اجتماع عاصف للجنة الكنيست بشأن دفع بعض تشريعات الإصلاح القضائي المثير للجدل إلى الأمام يوم الاثنين، بينما أشار عضو الكنيست اليميني المتطرف سيمحا روثمان، وهو مهندس رئيسي للخطة، إلى استعداده لإجراء محادثات.

أشار عضو الكنيست روثمان في بداية النقاش إلى استعداده لإجراء الحوار، وقال إنه يمكن التغلب على الفجوات بين الجانبين؛ المشرعون يحتجون على الإجراءات بأغنية احتجاجية وصرخات "عار"!وافتتح روثمان، رئيس لجنة الدستور والقانون والعدالة، الجلسة بالإشادة بدعوة الرئيس إسحاق هرتسوغ للتوصل إلى تسوية في اليوم السابق، وادعى أن الفجوات بين الجانبين لم تكن واسعة بشكل لا يمكن التغلب عليه.وقال روثمان: "أرحب بمبادرة الرئيس لإجراء حوار حقيقي يتناول سبل إصلاح النظام القضائي وإعادة العلاقة بينه وبين مختلف السلطات الحكومية."

"الفجوات الموجودة بين المخطط الافتتاحي للرئيس ومسودات مشروع القانون الذي قدمته، أو المخطط الذي قدمه الوزير [ياريف] ليفين، ليست صغيرة، لكنها ليست كبيرة أيضًا"، قال عضو الكنيست عن "الصهيونية الدينية"، والذي أصر في اليوم السابق على أنه يمكن للطرفين "إجراء محادثات [لاحقًا] بين الجلسة العامة الأولى والقراءة الثانية والثالثة." لكنه مضى قدما في العملية التشريعية مع ذلك. وستفرض عملية الإصلاح المقترحة تغييرات شاملة على الأنظمة القانونية والقضائية، وتقضي بشكل كامل تقريبًا على سلطة محكمة العدل العليا للمراجعة القضائية، وتعطي الحكومة أغلبية تلقائية في لجنة اختيار القضاة. لكن المعارضة كانت في جاهزة للمعركة داخل الكنيست وتجمع آلاف المتظاهرين في الخارج.

وافتتح اجتماع اللجنة بغناء نواب المعارضة أغنية "إين لي إريتس أحيريت" – "ليس لدي وطن آخر" – مع القرع على الطاولة. وكُتبت الأغنية عام 1982 عندما كانت حكومة يمينية بقيادة الليكود تشن حربًا مثيرة للجدل في لبنان، وهي تتضمن تعهدًا بـ"عدم الصمت والغناء" لدولة "غيرت وجهها". وقالت عوفرا فوكس، أرملة الملحن إيهود مانور، في عام 2015 إن الأغنية كانت بمثابة أغنية احتجاج يسارية. ثم تدهور اجتماع اللجنة بسرعة إلى مشادة كلامية، ووجه نواب المعارضة صرخة "عار!" لروثمان. وتم بعد ذلك إخراج 14 منهم على الأقل من الغرفة لتعطيلهم الإجراءات.

وبينما بدأت الإجراءات في الكنيست، كان عشرات الآلاف من المتظاهرين يشقون طريقهم إلى القدس كجزء من إضراب ومظاهرة على مستوى البلاد. وأغلق المتظاهرون مدخل مطار بن غوريون لفترة وجيزة، وقام أهالي وأطفال بإغلاق طريق "نامير" في شمال تل أبيب.

وأصدر هرتسوغ نداء صريح يوم الأحد لإجراء الحوار والتسوية بشأن خطط التحالف المثيرة للجدل لإصلاح النظام القضائي بشكل جذري. وأثارت المقترحات معارضة شديدة من مختلف فئات المجتمع الإسرائيلي وأدت إلى تنظيم مظاهرات أسبوعية حاشدة في تل أبيب والقدس ومدن أخرى.

وأشار التحالف، برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، إلى أنه لن يؤجل التصويت في اللجنة يوم الاثنين على الدفع قدما ببعض مشاريع القوانين التي تشكل خطة الحكومة، لكنه سينتظر أسبوعا قبل طرحها على الهيئة العامة للكنيست للتصويت عليها في قراءة أولى – بدلا من القيام بذلك على الفور. وأشار إلى أنه يفعل ذلك لتمكين إجراء محادثات مع معارضي التعديل القضائي. وبعد أن قدم الرئيس خطة من خمس نقاط لتكون بمثابة أساس عام لاتفاق تسوية، نقلت أخبار القناة 12 عن "مصدر رفيع للغاية في ائتلاف" قوله: "إذا أعلن رؤساء المعارضة ورئيسة المحكمة العليا عن موافقتهم على إجراء مناقشات بناءً على مبادئ الرئيس، سيجدون شركاء في الحكومة."

وقال وزير العدل ياريف ليفين، الذي يقود الجهود الرامية إلى فرض قيود شاملة على سلطات المحكمة، إن بعض عناصر اقتراح الرئيس "إيجابية"، بينما "يديم البعض الآخر الوضع الحالي الخاطئ."

وقال زعيم المعارضة يائير لبيد بعد خطاب الرئيس إن عرض هرتسوغ كان "صحيحا". وقال أن "القتال لن يتوقف، والاحتجاج لن يتوقف" إلى أن يقبله التحالف.

وقدم زعيم حزب "الوحدة الوطنية" بيني غانتس، وهو أيضا من المعارضة، دعمه "للرئيس وتعليقاته المهمة". وقال إنه وحزبه مستعدون "لإجراء محادثات للتوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح حقيقي من شأنه أن يبقي نظام العدالة غير سياسي ومستقل." وقال نائبه في الحزب، وزير العدل السابق جدعون ساعر، إن اقتراح الرئيس "أساس عادل للمحادثات"، مضيفًا أن "الشرط لإجراء مناقشة صادقة وحقيقية هو إيقاف التشريع فورًا."

كما رحب قادة الاحتجاج بمقترحات هرتسوغ وأشادوا بـ"خطاب الرئيس الذي جاء من أعماق قلبه، لأنه يتفهم عمق الأزمة التي ستحدثها الديكتاتورية". وتعهدوا بمواصلة اتخاذ الإجراءات حتى "تعلن الحكومة أنها تزيل تمامًا خطر تدمير الصهيونية والديمقراطية." وأصدر رؤساء البنوك الإسرائيلية الكبرى، بما في ذلك "بنك

هبوعليم"، "بنك لئومي"، "بنك ديسكونت، و"مزراحي طفحوت" بيانًا مشتركًا يدعم دعوة الرئيس للتغيير القضائي "من خلال المداولات والاتفاق الوطني الواسع الذي سيحافظ على الوحدة ويضمن بقاء إسرائيل اليهودية الديمقراطية والاقتصاد المزدهر."

ودعا رئيس اتحاد العمال "هستدروت" أرنون بار دافيد "جميع المواطنين الإسرائيليين إلى التوحد وراء كلام الرئيس."قصة حياتنا في البلد الذي كنا نتوق إليه لمدة 2000 عام كتبت في الكد والعرق والألم والتصميم، ولكن أكثر من كل شيء، تم تمكينها من خلال وحدتنا كمجتمع. لا يوجد رابحون وخاسرون هنا. دعونا نتوقف قبل أن يؤدي الانقسام السياسي إلى تمزق المجتمع الإسرائيلي"، قال بار دافيد. لكن سرعان ما رفض وزير الاتصالات من الليكود شلومو كارعي مبادرات هرتسوغ. وقال أنه في ظل الحكومة "الاحتيالية" السابقة، "عندما تحدوا أنظمة [الله] ودنسوها، لم أسمع أي شخص يقترح التسوية."عندما تعرض طلاب التوراة للاضطهاد"، ربما في إشارة إلى التخفيضات في إعانات رعاية الأطفال، "عندما داسوا على مؤيدي الليكود، على التقاليد، على الصهيونية، لم تكن هناك دعوة لإجراء محادثات."وقال كارعي إن "النفاق هو اسم اللعبة وقد انتهينا من المشاركة فيها. يجب أن تمضي الإصلاحات قدما بكامل القوة."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مجلس الوزراء يوافق على شرعنة 9 بؤر استيطانية في الضفة الغربية ردا على هجمات القدس

سيتم الدفع بالخطط لبناء 10 آلاف وحدة استيطانية إلى جانب شرعنة استيطانية، بُنيت جميعها بدون تصاريح وبعضها على أراض فلسطينية خاصة

بقلم جيكوب ماغيد

صادق مجلس الوزراء يوم الأحد على شرعنة تسعة مواقع استيطانية في عمق الضفة الغربية ردا على سلسلة من الهجمات الفلسطينية الأخيرة في القدس الشرقية. وأعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو القرار في بيان تضمن أسماء البؤر الاستيطانية غير القانونية التي تعتزم الحكومة شرعنتها وهي أفيغايل، وبيت حوغلاه، وغفعات هاريئل، وغفعات أرنون، ومتسبيه يهودا، وملآخي هشالوم، وأساهل، وسديه بوعز، وشحاريت. وأضاف نتنياهو أن لجنة أصغر من كبار الوزراء وافقت أيضا على سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى مكافحة منفذي الهجمات، بما في ذلك نشر تعزيزات من الشرطة والجيش في القدس إلى جانب "زيادة نشاط الشرطة العملياتي ضد المحرضين على الإرهاب ومؤيديه." وأضاف أن "قوات الأمن ستتصرف بطريقة

مستهدفة ضد مرتكبي الإرهاب ولن يكون هناك عقاب جماعي"، في ملاحظة تهدف كما يبدو إلى تهدئة المخاوف من أن تؤدي تكتيكات إسرائيل إلى إلحاق الأذى بالفلسطينيين الأبرياء. وقال نتنياهو أيضا إن أعضاء حكومته وافقوا على أن تجتمع هيئة وزارة الدفاع المسؤولة عن التصريح ببناء المستوطنات في الأيام المقبلة للدفع بخطط البناء الإسرائيلي الجديد في الضفة الغربية قدما.

لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، سيتعين على الحكومة إثبات أنها أقيمت على ما تعتبره إسرائيل أراضي دولة. من المحتمل أن يكون هذا صعبا نظرا لأن العديد منها، بما في ذلك بؤرتي سدي بوعز وغفعات هارئيل الاستيطانيتين بكاملهما تقريبا، تم بناؤها على أراض فلسطينية خاصة. ومن المرجح أن تعترض محكمة العدل العليا على مثل هذه التشريعات، وستستغرق العملية عادة شهورا، إن لم يكن سنوات. ومع ذلك، فإن الحكومة المتشددة الجديدة تدفع في الوقت نفسه بسلسلة من مشاريع القوانين المثيرة للجدل التي من شأنها أن تحد بشكل كبير من قدرة القضاء على نقض مثل هذه القرارات الوزارية، وهذا بشكل جزئي سبب كون قادة المستوطنين من بين أكثر المدافعين المتحمسين عن خطة إصلاح القضائي.

تقع إحدى البؤر الاستيطانية، وهي غفعات أرنون، على أرض تم تحديدها كمنطقة إطلاق نار للجيش الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية، مما يكشف عن تناقض بين كيفية تعامل الحكومة مع البناء الإسرائيلي والفلسطيني غير المصرح به، بالنظر إلى أن الدولة قد تحركت لهدم سلسلة من القرى الفلسطينية في منطقة تعرف باسم مسافر يطا والتي تم تحديدها أيضا كمنطقة إطلاق نار عسكرية.

وقال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، وهو مستوطن بنفسه، في بيان إنه سيتم قريبا التقدم في خطط بناء حوالي 10 آلاف وحدة سكنية، فيما سيكون أكبر مجموعة من الوحدات الاستيطانية التي ستصادق الإدارة المدنية بوزارة الدفاع على بنائها منذ سنوات. وستكون هذه الخطوة متسقة أيضا مع المبادئ التأسيسية للائتلاف المتشدد – والتي بموجبها "للشعب اليهودي حق حصري وغير قابل للتصرف في جميع أنحاء أرض إسرائيل"، بما في ذلك الضفة الغربية.

في حين أن المجتمع الدولي يعتبر جميع المستوطنات غير قانونية، إلا أن إسرائيل تميز بين المستوطنات التي تم بناؤها بتصريح من وزارة الدفاع على أراض تابعة للدولة، والبؤر الاستيطانية غير القانونية التي تم بناؤها دون الحصول على التصاريح اللازمة، وغالبا ما تكون على أرض فلسطينية خاصة. ومع ذلك، تُقام البؤر الاستيطانية أحيانا بموافقة ضمنية من الدولة، وقد سعت الحكومات المتعاقبة إلى إضفاء الشرعية على أكثر من 100 بؤرة استيطانية غير معترف بها نتيجة لذلك.

لطالما دعا قادة المستوطنين وأنصارهم في الحكومة إلى تعميق التوسع الإسرائيلي في الضفة الغربية ردا على الهجمات الفلسطينية ضد الإسرائيليين. ويقول مؤيدو السياسة إن أولئك الذين يسعون إلى إلحاق الأذى بالإسرائيليين سيتم ردعهم عندما يدركون أن مثل هذه الهجمات لا تؤدي إلا إلى تعزيز قبضة إسرائيل على القدس الشرقية والضفة الغربية. وفي حين أشاد قادة المستوطنين بقرار مجلس الوزراء يوم الأحد، انتقدته الجماعات التي تنادي بحل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني والتي ترى أن ترسيخ الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية سيجعل إطار العمل أكثر صعوبة.

وانتقد رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية قرار الحكومة الإسرائيلية ووصفه بأنه "وصفة للتصعيد، لا يمكن تجنب تداعياته الخطيرة على المنطقة والعالم، لأنه يهدد وجود الفلسطينيين [ذاته]." وطالب اشتية الأمم المتحدة والولايات المتحدة بالتدخل، مشيرا إلى أن قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي سيختبر جدية إدارة بايدن، التي زار كبار مسؤوليها المنطقة الشهر الماضي وتعهدوا بمعارضة مثل هذه الإجراءات أحادية الجانب من قبل إسرائيل.

بعد الضغط عليه للتعليق على الأمر، قال مسؤول كبير في إدارة بايدن لتايمز أوف إسرائيل، "نحن نعارض بشدة توسيع

المستوطنات وقلقون للغاية من التقارير حول عملية لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير القانونية بموجب القانون الإسرائيلي." وأضاف: "نسعى للحصول على مزيد من المعلومات من الحكومة الإسرائيلية حول ما تقرر بالفعل."

إلى جانب التحركات نحو الضم وانتهاكات الوضع الراهن في الحرم القدسي، كانت شرعنة البؤر الاستيطانية إحدى الخطوط الحمراء التي حاولت الولايات المتحدة وضعها منذ تولي الحكومة الإسرائيلية الجديدة السلطة قبل أقل من شهرين. ففي مقابلة أجريت معه في الشهر الماضي، شرح السفير الأمريكي لدى إسرائيل توم نايدس هذا النهج قائلا ""يهمنا جدا الحفاظ على حل الدولتين، وهو [نتنياهو] يدرك أن الضم، أو حتى الضم الزائف من خلال رصف البؤر الاستيطانية، [هذه الأمور] لا تنجح معنا."

من جانبها، قالت منظمة "سلام الآن" المناهضة للاستيطان إن قرار مجلس الوزراء "يثبت لأولئك الذين لم يدركوا بعد أن نهج الحكومة هو ضم مع منشطات" وجادلت بأن خطط الإئتلاف للضفة الغربية ترقى إلى "تهديد وجودي."

جاء قرار مجلس الوزراء بعد يومين من اصطدم فلسطيني بسيارته بمحطة للحافلات في حي راموت بالقدس الشرقية، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص – من بينهم شقيقين يبلغان من العمر خمسة وسبعة أعوام – وإصابة أربعة إسرائيليين آخرين. وقبل أسبوعين، فتح فلسطيني النار على مدنيين إسرائيليين خارج كنيس يهودي في حي "نيفيه يعكوف" بالقدس الشرقية، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص. وفي اليوم الذي تلا هذا الهجوم، فتح فلسطيني يبلغ من العمر 13 عاما النار على إسرائيليين كانوا يسيرون خارج البلدة القديمة في القدس، مما أدى إلى إصابة اثنين منهم.

* * *

معهد إسرائيلي: التهديد الأكبر لتل أبيب في الشمال.. نوصي بحوار مع الأسد ومأسسة التعاون مع الأكراد

ترجمة: صحيفة القدس العربي

اعتبرت مجموعة من الباحثين في معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب أن التهديد العسكري التقليدي الأكبر بالنسبة إلى إسرائيل قائم في الجبهة الشمالية، المتضمنة كلاً من لبنان وسوريا، وجميع اللاعبين هناك، جهات سياسية، وغير سياسية. جاء ذلك ضمن فصل مخصص للجبهة الشمالية في التقدير الإستراتيجي الصادر عن المعهد المذكور للعام الجديد، شارك فيه الباحثون كرميت فالنسي، أورنا مزراحي، يورام شفايتسر وعيدان كدوري.

ويعلل هؤلاء تقديراتهم بالقول إنه لدى الجبهة الشمالية ارتباط عميق بإيران، قائدة "المحور المتطرف"، التي تلعب دور المركز الفكري والعملياتي. ويقولون إن تحليل الجبهة الشمالية يحتاج إلى تبنّي نظرة شاملة، بصورة خاصة في كل ما يخص النشاط العسكري، وفي الوقت نفسه، يتطلب التطرّق بشكل منفرد إلى كل واحدة من الدول، وخصوصاً كل ما يخص الأبعاد المدنية (الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية). من هذا المنطلق يرون أن المنطق الشامل موجود في صلب المعركة العسكرية الخاصة بإيران وحزب الله، وتتضمن الجهود لتعزيز القوة من خلال الصناعة المحلية ونقل الأسلحة من سوريا إلى لبنان؛ فحزب الله يعمل بشكل محسوب ومكبوح، مع العلم أنه ذهب إلى أبعد مدى بالتهديد، كما جرى عشية توقيع اتفاق الحدود المائية، كان الهدف حفظ توازن الردع مع إسرائيل وتصوير نفسه بأنه "حارس لبنان".

ويتابعون في تقديراتهم: "في حالة الطوارئ، تستند المعركة إلى مقاتلين نظاميين وقوات احتياط لبنانية، لديها قدرات عسكرية متنوعة (إطلاق نار، قوات خاصة، مناورة، صواريخ ضد الطائرات، صواريخ ومسيّرات)، إلى

جانب قوات في سوريا لإمداد الجبهة اللبنانية بالأسلحة والاستخبارات، بهدف تشتيت التركيز الإسرائيلي".
ويوضحون أنه في المقابل تدير إسرائيل معركة عسكرية على الجبهتين، وواعية بالتأثير المتبادل لنشاطها في لبنان وسوريا، وعلى عكس ذلك، لا يوجد في المجال المدني أي تفاعُل جدي أو مؤسسات مشتركة بين الجبهتين بشكل يحتاج إلى تحليل شامل. هذا بالإضافة إلى أن التطورات التي حدثت في سوريا ولبنان، خلال الأعوام الأخيرة، تعكس وجود حالة حكم ذاتي من طرف النظام اللبناني، وضمنه "حزب الله"، ومن طرف النظام السوري، تعكس منطقاً قومياً أكثر مما تعكس حالة شاملة بكل ما يخص العلاقة مع إيران.

لبنان

ويعتقد هؤلاء أن الإستراتيجيا الإسرائيلية تجاه لبنان تركز على التعامل مع التهديد الأمني من طرف "حزب الله"، وخصوصاً على الحدود اللبنانية والسورية أيضاً، وذلك بسبب مكانة التنظيم ودوره المركزي في المحور الشيعي بقيادة إيران. وبرأيهم فإن الهدف الأهم بالنسبة إلى إسرائيل، في العام الأخير، كان حفظ الهدوء والأمن على الحدود اللبنانية، وتحسين التعامل مع "حزب الله". ويعتبرون أن هذه الإستراتيجيا تضمنت جهوداً لمنع تعاظُم قوة التنظيم، من خلال التشويش على نقل الأسلحة إلى لبنان، وتقليص وجوده على الحدود مع سوريا، وفي الوقت نفسه، الامتناع عن خطوات يمكنها تسريع التصعيد، وترميم دائم لحالة الردع في مقابله. ويخلص الباحثون الإسرائيليون للقول إنه، رغم ذلك، لم يتم صوغ إستراتيجيا إسرائيلية منظمة في مقابل لبنان، باستثناء سياسة عدم التدخل في الشأن الداخلي هناك، في ظل أزمة اقتصادية وسياسية تُعَدّ الأسوأ في تاريخ الدولة. وحالة انعدام السيادة في لبنان تنعكس في ارتفاع حالات العنف، وضمنها حالات السطو التي يقوم بها أصحاب الودائع في البنوك.

الوضع العام

ويرون أنه رغم جهود إسرائيل في إطار "المعركة بين الحروب"، فإن "حزب الله" لا يزال يعزز قوته العسكرية بمساعدة إيران، وإن لم يكن بالوتيرة نفسها التي أرادها: نجح في تعزيز قدراته في مجال إطلاق النار، طوّر خطة لتعزيز دقة الصواريخ، ووسّع قدراته في مجال المسيّرات والدفاع الجوي. ورغم ذلك، فإن التنظيم، برأيهم، يبدو أنه يعمل بشكل محسوب ومكبوح في مقابل إسرائيل، مع العلم أنه ذهب إلى أبعد مدى بالتهديد، كما جرى مثلاً عشية توقيع اتفاق الحدود المائية، حينها، كان الهدف حفظ توازُن الردع مع إسرائيل وتصوير نفسه بأنه "حارس لبنان".

ويعتبر هؤلاء أن حالة لبنان الحرجة، والتراجع الذي جرى في مكانة التنظيم داخلياً (وانعكس في الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار/ مايو 2022)، هي ظروف تتطلب منه كبح نفسه، وهي الظروف نفسها التي دفعته إلى القبول وتوقيع الاتفاق بين لبنان وإسرائيل (تشرين الأول/أكتوبر 2022)، وهو ما ترافق مع جهود نجحت للحفاظ على مكانته المركزية في لبنان.

ويمضي هؤلاء الباحثين في تقديراتهم للصورة العامة: "في الخلفية، لبنان على مسار انهيار سريع بدأ منذ سنة 2019، وأدى إلى إفلاس كامل، من دون أمل بالتغيير في الأفق. سكان لبنان الذين يعيشون، في أغلبيتهم، تحت خط الفقر، صامدون بصعوبة بالغة، ويعتمدون على التحويلات التي يقوم بها العمال اللبنانيون والعائلات التي تعيش في الخارج، بالإضافة إلى بعض المساعدات الإنسانية، وبشكل خاص من الغرب".

ويرى التقرير الإسرائيلي أن حالة انعدام السيادة تنعكس بالأساس في ارتفاع حالات العنف، وضمنها حالات السطو التي يقوم بها أصحاب الودائع في البنوك. أما على الساحة السياسية الداخلية، فصحيح أن الانتخابات أجريت كما هو مخطط لها في 15 أيار/ مايو، إلا إن نتائجها لم تأتِ بأي بشائر، بل جعلت حالة الشلل السياسي أصعب، بسبب الفجوة ما بين معسكر "حزب الله" والمعسكر المقابل، وداخل المعسكرات. ويقول إن الفراغ السياسي تعمّق بعد نهاية ولاية الرئيس ميشال عون في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، ولم يتم اختيار خلف له. وفي هذه الظروف، فإن اتفاق الحدود المائية مع إسرائيل هو التطور الوحيد الذي خلق الأمل بالتغيير في لبنان، حتى لو أنه لا يضمن أي عوائد مالية فورية.

الفجوة في الإستراتيجيا الإسرائيلية

وبرأي التقرير الإستراتيجي، هناك فجوة مضاعفة في الإستراتيجيا الإسرائيلية: الأولى مقابل "حزب الله"، عدم وجود رد على استمرار مسار تعاظُمه العسكري، إلى جانب رغبة في عدم الانجرار إلى حرب واسعة، في إطارها، يمكن لإسرائيل أن تجد نفسها في وضع قتال ضد كل أطراف المحور الشيعي. هكذا تتعزز قوة "حزب الله" عسكرياً، والذي يُعَد اليوم التهديد التقليدي المركزي لإسرائيل، ويزداد تأثير إيران في ما يجري على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية. الفجوة الثانية في مقابل لبنان عدم وجود إستراتيجيا محدثة ومرتبة بالنسبة إلى الجارة الصغيرة من الشمال، وإجابة متفق عليها عن سؤال ما إذا كان ثمة مصلحة لدى إسرائيل في انهيارها. واتفاق الحدود المائية مع إسرائيل هو التطور الوحيد الذي خلق الأمل بالتغيير في لبنان، حتى لو أنه لا يضمن أي عوائد مالية فورية.

البدائل الإستراتيجية

أما في مقابل "حزب الله"، فيرى التقرير أن من الصحيح الاستمرار في السياسة الحالية، وحفظ ميزان الردع، تحسين ميزان الردع من خلال توسيع النشاط العسكري (المبادر إليه والرد) ضد التنظيم، الدفع قدماً بخطوة تكسر الوضع القائم (لدرجة ضربة استباقية)، حتى لو كان الثمن الانجرار إلى حرب. وفي مقابل لبنان: عدم التدخل في الشأن الداخلي اللبناني، جهود في الساحة الدولية لتسريع وتوسيع الخطوات الهادفة إلى الاستقرار الداخلي اللبناني، خطوات سياسية مباشرة في مقابل لبنان، واستغلال اتفاق الغاز لتحسين العلاقات بين الدولتين.

الإستراتيجيا الموصى بها:

ضمن التوصيات يرد أيضاً في التقرير الإسرائيلي: "على افتراض أنه من جهة، لدى إسرائيل حاجة أمنية ملحّة إلى زعزعة شعور الأمن لدى "حزب الله"، وحتى تعديل ميزان الردع لمصلحتها، ومن جهة أخرى، لديها مصلحة في استقرار لبنان لمنع الفوضى، والتي يمكنها أيضاً أن تؤدي إلى سيطرة "حزب الله" المطلقة وإيران على الدولة، نوصي بتبنّي إستراتيجيا تدمج بين زيادة الضغط في مجال إضعاف "حزب الله"، وسياسة فاعلة تساهم في استقرار الوضع في لبنان.

وفي هذا الإطار، في مقابل "حزب الله"، في المجال العسكري: يجب أن يتم دورياً فحص الحاجة والقدرة على رفع درجة النشاط العسكري، وخصوصاً في مجال الرد، لمنع تعاظُم قوة التنظيم واستعراض قوته في مقابل إسرائيل، إلى جانب استغلال أزمته المتصاعدة داخلياً في النظام اللبناني. وفي المقابل، يجب تعزيز الجهود ضد التنظيم على الساحتين الدولية والإقليمية.

في المجال الدبلوماسي: يوصي التقرير بتوسيع اعتبار "حزب الله" كلّه تنظيماً إرهابياً.

وفي المجال الاقتصادي: تعزيز العقوبات ضده والإضرار بمصادر الدخل الخارجية له.

وفي مجال الوعي: ردّ على توسيع نشاطه والضرر الذي يُلحقه بالدافعية القتالية داخل الجيش، وبالمجتمع.

في مقابل لبنان يرى الباحثون الإسرائيليون أنه يجب تبنّي سياسة فاعلة، الهدف منها تجنيد أصدقاء إسرائيل في الإقليم (دول الخليج، وبصورة خاصة السعودية)، وفي الساحة الدولية (بالأخص الولايات المتحدة وفرنسا) لتعزيز الجهود وزيادة المساعدات الاقتصادية ودعم النظام السياسي اللبناني، بهدف استقراره، وذلك بموازاة تقليص مكانة وتأثير "حزب الله" وتقوية المعارضين له. وهذا برأيهم يتم بشرط وجود منظومة تضمن عدم وصول هذه المساعدات إلى "حزب الله". ويقترح الباحثون على إسرائيل التمسك بتطبيق اتفاق الحدود المائية

مع لبنان، بهدف استنفاد الإمكانات الموجودة فيه، وضمنه موافقة على إشراك لبنان في منتدى الغاز الإقليمي، بالإضافة إلى تبنّي سياسة ثابتة ومعلنة بشأن استعدادها لمساعدة لبنان بصورة مباشرة، حتى لو كان المتوقع هو رفض المساعدة في هذه المرحلة. لأنه لدى إسرائيل مصلحة في استقرار لبنان لمنع الفوضى، والتي يمكنها أيضاً أن تؤدي إلى سيطرة "حزب الله" إيران المطلقة.

سوريا

ولأن سوريا قاعدة جغرافية مركزية لدى المحور المتطرف بقيادة إيران، فإن الهدف الأهم المعرّف في الإستراتيجيا الإسرائيلية، برأي هؤلاء الباحثين، هو التشويش على التموضع الإيراني، وتعاظُم قوة "حزب الله" فيها، من خلال منع نقل الأسلحة والتشويش على منظومة تعزيز القوة للمحور والضرر بالبنى العسكرية التابعة له. ويقولون إنه، بالإضافة إلى ضرب الأهداف الإيرانية، تضمنت المعركة بين الحروب، في العام الماضي، ضرب أهداف سياسية لنظام الأسد، بهدف دفعه إلى وضع قيود على النشاط العسكري الإيراني، وهو ما جرى بالتنسيق مع روسيا والولايات المتحدة، اللتين لديهما قوات على الأرض في سوريا.

الوضع العام

وطبقاً للتقرير الإسرائيلي، فقد اتّخذ رأس النظام السوري بشار الأسد، خلال سنة 2022، عدة خطوات، الهدف منها إعادة صوغ الوضع واستقرار المؤسسات السياسية، وأيضاً بناء الجيش من جديد، إلا إن هذه المسارات تصطدم بالعوائق التي تضعها أمامها الأزمات الاقتصادية والإنسانية المتصاعدة، إلى جانب الجمود في خريطة السيطرة، وعدم قدرته على السيطرة على كافة مناطق سورية، المقسمة الآن إلى أربع سوريات.

روسيا: ويرى التقرير الإسرائيلي أن أغلبية التركيز الروسي موجّهة إلى الحرب في أوكرانيا بشكل يؤثر على تأثيرها في سوريا: موسكو أرغمت على تقليل قواتها القتالية في سوريا لمصلحة القتال في أوكرانيا، حتى أنها أخرجت إحدى منظومات الدفاع الجو المتطورة من طراز إس 300 من الأراضي السورية. ورغم ذلك يرى التقرير الإسرائيلي أن هذه ليست إشارة إلى تغيير إستراتيجي في الوجود الروسي: روسيا لا تزال تلعب دوراً مركزياً في ترميم جيش النظام السوري، وفي الوساطة الدبلوماسية، والمشاريع الاقتصادية، ومن المتوقع أن تُمأسس وجودها بشكل يضمن تحقيق مصالحها في الساحة.

حرية العمل الإسرائيلية في سوريا مستمرة

ويتابع التقرير: "بسبب الحرب الأوكرانية ارتفعت الحساسية الروسية إزاء العمليات الإسرائيلية في سوريا، إلا إن حرية العمل الإسرائيلية في سوريا لا تزال محفوظة في هذه المرحلة. وفي هذا السياق، يجب الإشارة إلى أن تعزيز التعاون بين إيران وروسيا، والذي انعكس بالمساعدات الإيرانية لموسكو في الحرب، يعكس اتجاهات سلبية بالنسبة إلى إسرائيل. من الممكن أن تطلب إيران من روسيا في المقابل أموراً تتعلق بحُرية العمل الإسرائيلي في سوريا، ومن الممكن أيضاً أن توافق موسكو على حماية القواعد الإيرانية من الهجمات الإسرائيلية.

إيران: وفي الشأن الإيراني، يقول التقرير أيضاً إن المعركة التي تديرها إسرائيل، خلال الأعوام الماضية، في سوريا حققت بعض الإنجازات وشوّشت، إلى حد ما، على المشروع الخاص بإيران و"حزب الله" بالتمركز هناك. إلا إن التمركز الإيراني، وكذلك نقل الأسلحة إلى سوريا ولبنان، ما زالا مستمرّين، وتتغير وتيرتهما بحسب الظروف. ويقول إن إيران تستغل الأزمة الاقتصادية في سوريا، بهدف تعميق سيطرتها فيها، بغطاء مؤسسات مدنية. ورغم ذلك، فإن الضربات المنسوبة إلى إسرائيل في إيران تدفع هذه الأخيرة إلى تنويع طرق عملها ومسارات التهريب، في الوقت الذي يسعى نظام الأسد لفرض حدود على عملها في البلاد. ويجب الإشارة، برأي الباحثين الإسرائيليين، إلى أن الحديث يدور عن حدود محسوبة لا تشير إلى نية التنازل عن التحالف الإستراتيجي مع "المحور". وفي هذا السياق، تم تسجيل تدخُّل إيراني متصاعد في مجالات مدنية، كالتعليم والثقافة، وبصورة خاصة الجهود لتعزيز التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة. وقد تضمنت المعركة بين الحروب ضرب أهداف سياسية لنظام الأسد، بهدف دفعه إلى وضع قيود على النشاط العسكري الإيراني، وهو ما جرى بالتنسيق مع روسيا والولايات المتحدة.

التحديات الكبيرة

ويرى التقرير أنه رغم الإنجازات في المعركة بين الحروب، فإن نشاط إسرائيل لا يجيب عن التحديات الكبيرة: إيران، من خلال "حزب الله" والميليشيات بقيادتها، تستمر في التمركز في عمق سوريا، وخصوصاً في شرق البلاد. ويضيف التقرير الإستراتيجي: "صحيح أن هذا يبعد التهديد عن إسرائيل، لكنه لا يحبطه، بل يسمح لطهران، من خلال أدوات عسكرية، وأخرى مدنية، بإيجاد تأثير بعيد المدى. ورغم الضربات التي نُسبت إلى إسرائيل، وأدت إلى خفض كمية السلاح الإستراتيجي، فإن مشروع زيادة دقة الصواريخ مستمر في سوريا. هذا بالإضافة إلى أنه، ورغم الثمن الذي تجنيه المعركة بين الحروب من نظام الأسد، فإنه لا يكفي لدفعه إلى طلب وقف النشاط العسكري الإيراني، إنما مجرد كبحه جزئياً. وبرأيهم، يضاف إلى هذا أن التطوّرات في الساحة

الدولية والإقليمية يمكنها أن تفرض قيوداً على المعركة بين الحروب، وخاصة إسقاطات التقارب الروسي الإيراني، شرعية ضرب جهود إعادة بناء الجيش؛ وسؤال التزام الولايات المتحدة تجاه المنطقة في أعقاب سلسلة الضربات الإيرانية لقواعد أمريكية كردٍّ على المعركة بين الحروب. ويجب أيضاً فحص الثمن الذي تكلفنا إياه المعركة في الموارد، ويمكنه أن يكون على حساب التجهز للمدى البعيد، وضمنه التجهز للحرب.

البدائل الإستراتيجية

لذلك، تزداد الحاجة إلى صوغ إستراتيجيا إسرائيلية محدثة:

تقليل التدخل في سوريا. زيادة التدخل الإسرائيلي، العسكري والمدني. استمرار المعركة بين الحروب، إلى جانب توسيع التعاون مع اللاعبين المحليين والإقليميين في معادلة "الأربع سوريات". زيادة التدخل السياسي. تغيير الموقف تجاه الأسد وإجراء حوار معه لتقليل التأثير الإيراني.ويرى هؤلاء أنه على اختيار البديل الإستراتيجي الإسرائيلي أن يتمأسس على ثلاثة افتراضات أساسية:

أولاً، الوضع الحالي في سوريا كدولة مقسمة ومفككة يخدم المصلحة الإسرائيلية إلى حد ما، مقابل "سورية الكاملة"، فهذا النموذج يشكل سداً أمام التوسع الإيراني في سوريا. التحديات الداخلية أيضاً تضع عوائق أمام قدرة نظام الأسد على ترميم جيشه، وبذلك تؤجل أيضاً زيادة التهديد العسكري لإسرائيل.

ثانياً، التحدي الممزوج، العسكري والمدني، الذي تضعه إيران في سوريا يطالب إسرائيل بصوغ رد وتوسيع سلة الأدوات العسكرية لعوالم مدنية.

وختاماً، في المرحلة الحالية في الشرق الأوسط، حيث "الجميع يتحدث مع الجميع"، لا يجب على إسرائيل أن تبقى خارجاً. ويؤكد التقرير الإسرائيلي، ضمن توصياته، أنه سيكون جيداً إذا استغلت إسرائيل مكانتها وعلاقاتها مع القوى العظمى، ومع دول الخليج وغيرها، بهدف التأثير الإيجابي الذي سينعكس في إلحاق الضرر بالتأثير الإيراني في سوريا. وموسكو أرغمت على تقليل قواتها القتالية في سوريا لمصلحة القتال في أوكرانيا، حتى أنها أخرجت إحدى منظومات الدفاع الجو المتطورة من طراز إس 300 من الأراضي السورية.

الإستراتيجيا الموصى بها

ويخلص التقرير الإسرائيلي إلى القول إن الموصى به هو تطبيق البديل الثاني، الذي يتضمن استمرار الجهود العسكرية ومحاولة زيادة فاعلية المعركة بين الحروب ورفع درجة الدقة في المناطق التي يسيطر عليها نظام الأسد. وفي الوقت نفسه، تبنّي سياسة فاعلة تتضمن التعاون مع الجهات السياسية وغير السياسية، المؤثرة

فيما يجري في سوريا. وهذا من خلال الدفع قدماً بحوارات دبلوماسية، وفحص إمكانية إرسال مساعدات إنسانية إلى جهات ذات صلة، بهدف زيادة نجاعة ضرب النشاط الإيراني وزيادة تأثير موقع إسرائيل في المنطقة، وضمنها:

.الولايات المتحدة – زيادة التنسيق والحفاظ على وجودها في شرق سوريا وقاعدة التنف، جنوب سوريا، كسدٍّ أمام التمركز الإيراني. دعم الهجوم على "داعش" بقيادة الولايات المتحدة، والحوار الأمريكي- التركي لإيجاد حل على الحدود التركية السورية.

.روسيا – حفظ قنوات منع الاحتكاك، من أجل الحفاظ على حرية العمل الإسرائيلي، ومنع الصدام بين الدولتين.

المنطقة الكردية شمال شرق سوريا- مأسسة التعاون مع الأكراد، عبر الولايات المتحدة.

.جنوب سوريا- تعزيز التعاون مع الأردن على أساس التحديات المشتركة التي يفرضها الوجود الإيراني وتهريب المخدرات والسلاح من سوريا، إلى جانب إمكانية تطوير حوار مع المجتمعات المحلية وتجنيد تركيا ودول الخليج لدفع إيران خارجاً وتقليل سيطرتها.

* * *

إسرائيل اليوم: ما يجري في الضفة الغربية.. انتفاضة ثالثة أم انهيار استراتيجية إسرائيل بشأن "السلام الاقتصادي"؟

بقلم دورون مصا

شهدت إسرائيل عملية فتاكة أخرى في القدس، لكن رغم المؤشرات المتواصلة للعنف الفلسطيني، تواصل نفياً تاماً لما كتب بأحرف كبرى على الحائط منذ سنة ونصف: انتفاضة ثالثة! صحيح أن الانتفاضة الحالية لا تشبه تماماً الأخيرة التي نشبت في أيلول 2000 ولا سابقتها في أواخر 1987. ليس فيها العنصر المعروف لانفجار شعبي واسع واحتكاك بين الجيش الإسرائيلي والسكان المدنيين، الأمر الذي ميز الانتفاضتين الماضيتين في مرحلتهما الأولى، لكن فيها عنصر الموجة الثانية التي رافقت كلاً منهما، أي – إرهاب قاس ضد مدنيين إسرائيليين ويكمن فيها أساس العنصر المهم الذي يقرر ما إذا كانت هذه انتفاضة أم موجة إرهاب أخرى. ما يجعل "موجة الإرهاب" انتفاضة هو عنصر التحدي الذي يكمن فيها للنظام الاستراتيجي القائم. في السياق الحالي، يدور الحديث عن نظام صممته إسرائيل في فترة العقد والنصف الأخيرة وأكسبها إحدى فترات الهدوء

الأمني الأطول التي شهدتها. وهو يعتمد على نموذج "السلام الاقتصادي"، وبتعبير آخر، على القدرة على إحلال الاقتصاد بدل الأيديولوجيا.

لا يدور الحديث عن ابتكار جديد؛ فالحالم بالدولة صاغه منذ نهاية القرن التاسع عشر، ويكاد كل قادة الصهيونية ساروا خلفه في الفهم بأن الصهيونية ستنقذ الشرق بقوة حداثتها. هذا الفهم ترجم في السنوات الأخيرة إلى استراتيجية بفضل المكانة الاقتصادية التي حققتها إسرائيل وحصانتها التكنولوجية. هكذا كان بوسعها أن تعرض على جيرانها العرب الفلسطينيين (في "المناطق" [الضفة الغربية]، وفي إسرائيل ذاتها، وفي شرقي القدس وغزة) جودة حياة مقابل تلطيف حدة الأحلام الأيديولوجية والفاعلية السياسية. لكن أحداث فترة السنة والنصف الأخيرة، منذ "حارس الأسوار" في أيار 2021، تُظهر صدوعاً في هذه الاستراتيجية. والتعبير عن ذلك هو العنف الذي نشب وكان مشتركاً بكل أجزاء الساحة الفلسطينية: من عرب إسرائيل في المدن المختلطة، عبر البدو الفوضويين في النقب، إلى الفلسطينيين في مناطق نابلس وجنين، من خلال الجهاد الإسلامي غزة، وحتى شباب شرقي القدس. كل واحد بدوره أظهر مقته لـ"السلام الاقتصادي"، وسعى لتحدي هذه الاستراتيجية وإعادة المنطقة إلى سياسة الهوية القديمة للشرق الأوسط الذي يتعاطى مع النزاعات القومية والدينية على حد سواء.

بهذا الشكل اختلطت في فترة السنة والنصف الأخيرة كل أجزاء الساحة الفلسطينية، وتشوشت الحدود بينها ونسجت معاً كل أنواع العنف وتعريفاته، ذاك القومي وهذا الجنائي إلى انتفاضة ثالثة. لكن الوعي الإسرائيلي يرفض رؤية الصورة الشاملة. بدلاً من ذلك، يفضل أن يؤطر الأحداث في تعريفات ضيقة مثل "موجات إرهاب" والغرق في عالم من الحلول التكتيكية بينما يدور الحديث عن تحدٍ بحجم آخر تماماً أكبر من حجوم وزير أو حملة موضعية في القدس.

يدور الحديث عن تحد لانهيار نظام استراتيجي يحتاج أكثر بكثير من أعمال مثل هدم منازل المخربين، وإجراءات طرد ومعالجة التحريض في الشبكات، وقد يكون لهذه أثر معين. ولكن بدون فكرة استراتيجية مرتبة عن الشكل الذي يمكن لإسرائيل أن تصلح الصدوع في السور الواقي (الاقتصادي) الذي طورته في السنوات الأخيرة، لن نتحرر أيضاً من الحرج العملياتي المميز في ضوء عدم النجاح في التصدي للإرهاب وسنسير بيقين إلى تصعيد آخر في الوضع.

* * *

هآرتس: من خلف كواليس "أوسلو".. تشكيك ومخاوف قبل مصافحة بيرس وعرفات في واشنطن

بقلم عوفر اديرت

وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق شمعون بيرس، وصف زعيم م.ت.ف ياسر عرفات بـ"الثعلب"، وعبر عن خشيته من أنه "غير جديّ"، وتساءل هل يمكن أصلاً الاعتماد عليه. وتولد لدى المدير العام لوزارة الخارجية في حينه، اوري سبير، انطباع بأن ياسر عرفات "غريب، مضحك وغير واقعي". وكشفت وثائق تاريخية مؤخراً من أرشيف الدولة توثق ما حدث خلف كواليس المفاوضات السرية التي أجراها رجال وزارة الخارجية مع ممثلي م.ت.ف قبل ثلاثين سنة، والتي أدت إلى التوقيع على اتفاق أوسلو في 13 أيلول 1993. ويكشف الاطلاع على الوثائق ما الذي اعتقده الإسرائيليون والفلسطينيون وبحق بخصوص عرفات قبل فترة قصيرة من المصافحة المشهورة بينه وبين رئيس الحكومة إسحق رابين في البيت الأبيض – التي كان يمكن أن تكون خطوة أولى في الطريق إلى إنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

"نتعامل مع ثعلب... بدأت أقلق مما إذا كان هذا الرجل جدياً. لا أريد أن أكون ضحيته"، قال بيرس في 28 تموز 1993 في نقاش داخلي أجري في مكتبه بمشاركة نائبه يوسي بيلين والمدير العام لوزارة الخارجية سبير، والمحامي يوئيل زينغر الذي كان المستشار القانوني في المفاوضات. قبل عشرة أيام من ذلك، قال بيرس لتاريا لارسن، الوسيط النرويجي في المحادثات: "قل لهم، رجاء، بأن هناك كثيرين يقولون لنا لا تتحدثوا مع عرفات، وأنه لا يمكن الوثوق به. فهو يغير رأيه. يجب أن يخلق ثقة، وله القليل من هذا". في النقاش نفسه، عبر بيرس عن تخوفه من أن يؤدي فشل المحادثات إلى حرج، وإلى أن يظهر هو وزملاؤه "أغبياء وساذجين".

تقدم الوثائق إطلالة أيضاً على نظرة شخصيات رفيعة فلسطينية لزعيمها. "أساس المحادثات غير الرسمية مع نظرائنا تركزت على تحليلهم لعرفات وأسلوبه في الأداء كزعيم للمنظمة"، كتب سبير في التقرير الذي صاغه عن اللقاء الذي جرى في النرويج في منتصف تموز 1993. كان أبو العلاء (أحمد قريع، الذي أصبح بعد ذلك رئيس الحكومة الفلسطينية) وحسن عصفور (الذي أصبح بعد ذلك عضواً في البرلمان الفلسطيني) قد عرضا عرفات كشخصية رمزية ومثيرة للشفقة بدرجة معينة وأنانية جداً، كتب سبير استناداً للمحادثات مع نظرائه الفلسطينيين ووصف عرفات بأنه "شخص مركزي بصورة مبالغ فيها، وغير واقعي في المواضيع الاقتصادية، وعديم التسامح مع أي انتقاد، ومتعصب لموقفه، وقادر على إظهار الدفء تجاه رجاله، وأيضاً إظهار غضب غير معقول".

"كمثال على كونه غير واقعي"، وصف في التقرير بأن "عرفات يتحدث عن استيراد النفط من العراق لإسرائيل وللفلسطينيين". وكتب أيضاً بأن له "رؤية شبه سحرية عن إسرائيل، وهو يؤمن بإمكانية حصد الثمار من التعاون معها، لكنه أيضاً أسير بدرجة معينة للشعارات ويصعب عليه الآن الانتقال إلى تفكير براغماتي واقعي، الذي سيمكن من التوصل إلى اتفاق". إن انتقاد عرفات، الذي سمع من الفلسطينيين، لخصه سبير ك

"شديد، متهكم وأحياناً مستهزئ". بالإجمال، كتب سبير بأن شخصيته "يرسمها محدثوه كشخصية غريبة تثير الضحك، وأنانية وغير مركزة".

خلافاً لذلك، عرض في التقرير أيضاً صفات أخرى لعرفات. فقد وصف كشخص "له تأثير ساحر على قيادة المنظمة، وعملياً على معظم الشعب الفلسطيني... وأن له قدرة تقريباً غير محدودة على منع أو تمكين حدوث عمليات داخل شعبه. وقال نظراؤه بأنه "الوحيد القادر على إدخال النظام إلى صفوف الفلسطينيين، سواء على مستوى اتخاذ القرارات أو على الأرض إذا سيطر عليه"، أضاف سبير. الشخصيات الفلسطينية الرفيعة قالت بأن دور عرفات التاريخي هو "تنفيذ مرحلة العودة إلى المناطق". بعد ذلك، حسب قولهم، سترثه قوى أكثر براغماتية من أجل تطوير تعاون مع إسرائيل.

ثمة أقوال مشابهة كتبها الدكتور يئير هيرشفيلد والدكتور رون فونداك، اللذان كانا عضوين في طاقم المفاوضات السرية – في تقرير عن سلسلة لقاءات جرت في النرويج مع بعثة م.ت.ف من تونس برئاسة أبو العلاء. "لقد تعلمنا الكثير بخصوص عملية اتخاذ القرارات في قيادة م.ت.ف... عن عرفات وعن الاحتقار والكراهية التي تعتمل في أوساط قيادة م.ت.ف ضد عرفات"، كتبا. "وقالوا في تقارير عن عرفات من هنا وهناك أيضاً، لكنهم قالوا أيضاً بأنه هو الوحيد القادر على التوصل إلى مصالحة على خلفية الآلية الداخلية ومكانته الرمزية"، كتب في ملخص لقاء آخر جرى في أيار 1993 في أوسلو بين سبير وفونداك وهيرشفيد وأبو العلاء وفلسطينيين آخرين.

في وثيقة أخرى بتاريخ 27 تموز، تطرق زينغر لأبو العلاء. وكتب في الوثيقة أن زينغر تحدث بشكل مطول عن قدرة أبو العلاء كمفاوض ذكي ومتحايل، الذي يكذب الجميع من أجل الوصول إلى الهدف، إلى درجة أنه جعل بيرس يتساءل كيف يمكن الاعتماد على شخص مثله". على هذه الخلفية ربما يجب تفسير الجملة المهمة التي تظهر في وثيقة أخرى، التي كتب فيها بأن أبو العلاء هدأ النظراء الإسرائيليين بأنه "لا سبب للخوف من موضوع حق العودة" لأنهم "سيوافقون على إلغائه مع الاتفاق الدائم".

تطرق بيرس بتشكك أيضاً إلى إمكانية أن تلغي م.ت.ف بنود الميثاق الفلسطيني التي تدعو إلى القضاء على دولة إسرائيل. "إلغاء الميثاق هذا مجرد زينة"، قال في النقاش الذي جرى في 28 تموز. وعبر بيرس في النقاشات التي جرت في تلك الفترة عن خوفه من نية الفلسطينيين استغلال الاتفاق لإقامة دولة بدون تنسيق هذا الأمر مع إسرائيل. هو لم يعارض ذلك بصورة مبدئية، ولكنه حذر من أنه لن ينجح في الحصول على مصادقة الكنيست والحكومة على خطوة قد تقود إلى ذلك: "لا تهمني الدولة الفلسطينية، لكن لا يمكنني تمرير ذلك الآن"، قال بيرس. مع ذلك، أضاف بأن "ما أخافه هو دولة فلسطينية. وصدقائي، بمن فيهم رابين، لن يوافقوا على ذلك".

جزء كبير من النقاشات تناول طلب الفلسطينيين بأن تسمح إسرائيل لعرفات بالعودة إلى "المناطق" [الضفة الغربية]. "الخيارات هي عرفات الآن أو عرفات بعد ذلك. أنا مع عرفات الآن، لكني لست على ثقة بأنه يمكنني

قيادة عملية كهذه الآن"، قال بيرس. "إذا جاء إلى "المناطق" (مع جيش التحرير الفلسطيني) وسمي رئيساً فذلك يعني دولة فلسطينية. سيكون هناك جيش وسفارات، وهذا يعني دولة". وعبر بيرس أيضاً عن خوفه من تداعيات عودة عرفات، وقال: "أريد منه رسمياً أن يتنازل عن لقب رئيس. بعد ذلك، لا يهمني إذا عاد. من ناحيتي، فأن يحول المجلس الوطني الفلسطيني إلى حزب وأن يعقده، هذا لا يهمني".

وقال زينغر في هذا السياق: "هم يرون (ربما القصد يريدون) عودته بسرعة. فعلياً، سيكون هذا بعد ساعة". وأشار بيلين إلى صعوبة أخرى؛ "سيكون من الصعب علينا أن نبيع رابين عودة عرفات إلى غزة". واقترح زينغر التقليل من أهمية هذا الموضوع. "لن نكتب م.ت.ف أو عودة م.ت.ف أو عودة عرفات، بل ستكون هناك كلمات شيفرة ستفهم بيننا بهذا القصد"، قال في تطرقه لصيغة الاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين. وأضاف بيلين: "يمكننا القول بأنه قبيل النقاش على الاتفاق الدائم ستنضم/ ستجتمع مجموعة من قيادة الشعب الفلسطيني، أي م.ت.ف. لن نعارض هذا الاقتراح ولن نذكر عرفات". مع ذلك، أكد: "هذا الأمر حاسم الآن، وهو تأجيل عودة عرفات".

وأيد سبير الجانب الفلسطيني، وقال: "يجب إعطاء ما يكفي من الأمل. وأنه يمكن أن يدخل عرفات في مرحلة معينة. لا توجد حسب رأيي إمكانية للتوقيع بدون أن يكون هناك شيء يضمن عودة عرفات. م.ت.ف لن تسمح لأي شخص آخر بالنجاح". في نقاش آخر عقد في موعد قريب، كتب أن "بيرس يرى مشكلة في موضوع دخول م.ت.ف والاعتراف بها. ويعتقد أن هذا لن يمر في البلاد. وعبر عن مخاوفه من دخول عرفات إلى القطاع كرئيس لدولة فلسطين". في نهاية المطاف، في تموز 1994، عاد عرفات إلى القطاع بعد سنوات من المنفى. بعد بضعة أشهر من ذلك، حصل عرفات ورابين وبيرس على جائزة نوبل للسلام.

الوثائق توثق أيضاً أزمات كثيرة واجهتها المفاوضات. "حاول الفلسطينيون الحصول على مزيد من التنازلات عن طريق المفاوضات. كتب في إحدى الوثائق التي كتبها هيرشفيلد وفونداك. وفي محاولة للخروج من الجمود، اقترح الوسيط النرويجي لارسن على الطاقم الإسرائيلي طريقة لمواجهة تصلب الفلسطينيين: "وطرح لارسن على مسامعنا رأيه بأنه وبصورة مبدئية، تعدّ هذه محاولات تكتيكية لـ م.ت.ف من أجل تحسين مواقعها، وأنه لن تكون نهاية للمفاوضات إذا لم نعرض على م.ت.ف موقفاً على صيغة "خذه أو اتركه""، كتب في الوثيقة التي صاغها زينغر.

وأوصى زينغر أيضاً باستخدام ضغط على م.ت.ف عبر وسائل الإعلام. "من أجل تعزيز هذا الضغط، يوصى بأن على وزير الخارجية أو رئيس الحكومة أن يدسا مصطلحات في مقابلاتهما مع وسائل الإعلام في الفترة القريبة مثل: توصلنا في الموضوع الفلسطيني إلى نهاية حدود تنازلاتنا، أو الفلسطينيون يوسعون الخلافات في الآراء معنا بدلاً من تقليصها، ولن نوافق على هذه المقاربة"، كتب. وأشار في التقرير الذي كتبه: "تولد لدينا انطباع بأنهم في م.ت.ف يقرأون الصحف الإسرائيلية مع عدسة مكبرة ويتعاملون بجدية كبيرة جداً مع

تصريحات رئيس الحكومة ووزير الخارجية".

وثمة موضوع آخر ثار في المحادثات، وهو العداء السياسي والأيديولوجي بين حركتي فتح وحماس. قال بيرس في لـ لارسن هذا السياق: "لا نريد أن تخسر م.ت.ف. نحن لا نحبهم، لكن مع أخذ البديل في الحسبان، فقد أصبحنا رومانسيين".

في مكان آخر، وأشار بيرس إلى أن رابين طلب من عضو الكنيست يوسي سريد بإجراء مفاوضات موازية في قناة أخرى مع نبيل شعث، وهو شخصية رفيعة فلسطينية. هو يريد قناة خاصة به. وسمح رابين أيضاً لشولاميت ألوني بالالتقاء مع أبو مازن، قال بيرس. وأجرى حاييم رامون اتصالات مع فلسطينيين في قناة أخرى.

"اللقاءات الأخرى مع م.ت.ف والرسائل المتناقضة المنقولة لهم، تجعل م.ت.ف تضيف طلبات جديدة، ونتيجة لذلك تشوش علينا في إجراء المفاوضات، كتب زينغر في 29 تموز. جزء من المواضيع التي طرحت للنقاش قبيل الاتفاق تظهر الآن وكأنها تعود إلى عصر آخر. اقترح بيرس في أحد النقاشات بأن يحول غزة إلى سنغافورة، مدينة – دولة صغيرة تعتبر نجاحاً اقتصادياً عالمياً. "غزة هي الأمر القريب جداً من سنغافورة. ما حدث هناك قد يحدث أيضاً في قطاع غزة. سيكون من الصعب على غزة أن تنسخ سويسرا. على الأقل ليس في المزاد". هيرشفيلد سلم الوثائق لأرشيف الدولة، الذي كان شريكاً في المفاوضات. وهي تشمل بروتوكولات ومسودات الاتفاق وتقارير لرئيس الحكومة رابين ووزير الخارجية بيرس وتسجيلات للقاءات داخلية للمشاركين من الطرف الإسرائيلي. نضجت الاتصالات السرية في النهاية، وأثمرت التوقيع على اتفاق أوسلو الذي كان "إعلان مبادئ عن ترتيبات مؤقتة لحكم ذاتي". وقع على الاتفاق في 13 أيلول بيرس ومحمود عباس بحضور عرفات ورابين والرئيس الأمريكي بيل كلينتون. "حكومة إسرائيل وبعثة م.ت.ف، التي تمثل الشعب الفلسطيني، يوافقان على أنه قد حان الوقت لوضع حد لعشرات السنين من المواجهة والنزاع، ويعترفان بشكل متبادل بالحقوق الشرعية والسياسية لهما ويطمحان إلى العمل بكل ما في استطاعتهما على التعايش بسلام واحترام وأمن متبادل، والتوصل إلى اتفاق سلام عادل، قابل للبقاء وشامل لتسوية تاريخية بواسطة العملية السياسية المتفق عليها"، كتب في الاتفاق. في نهاية الاحتفال تصافح رابين وعرفات في الصورة التي كان يمكن أن ترمز إلى بداية عهد جديد في العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

* * *

معاريف: "بعد مرور سنة.. لماذا لم يتصرف العالم بـ"حكمة" في حرب أوكرانيا أمام "زعيم غير متوقع"؟

بقلم أفرايم غانور

ستمر الأسبوع القادم ذكرى السنة الأولى للاجتياح الروسي لأوكرانيا. لقد ولّد الاجتياح حرباً لا نرى لها نهاية، وأيقظ "الحرب الباردة" بين الولايات المتحدة وروسيا بقدر كبير، وخلق أزمة اقتصادية عالمية ويخلق أجواء

مواجهة عالمية.

قبل نحو سنة هوجمت لأني كتبت هنا "دعوا بوتين ينتصر". ثمة ردود فعل غاضبة هاجمت أقوال الاستسلام المزعوم والأصوات التي استسلمت فيها لسلوكه العدائي. عملياً، كانت النية "دعوا بوتين يشعر أنه منتصر". من تابع سلوكه على مدى العشرين سنة الأخيرة يعرف أنه زعيم غير متوقع، ولا يتنازل ولا يغفر. وعند المساس بكرامته وبمكانته، وحين يشعر أن ظهره إلى الحائط، يتصرف بلا رحمة.

كانت النية مثلاً عدم السماح لأوكرانيا بالانضمام إلى الناتو في هذه المرحلة. تقديم تنازلات صغيرة تترك "أنا بوتين" كاملة. بعد سنة من ذلك، حين باتت نتائج الحرب معروفة ولا تبدو نهايتها في الأفق، يمكن القول إنه كان من الأفضل لو كانوا حكماء ومنعوا الحرب بثمن متدن نسبياً.

حتى هنري كيسنجر من عظماء السياسيين ومن كبار المستشارين السياسيين، يؤيد هذا الموقف اليوم. وقبل بضعة أيام، شدد بأنه من أجل الوصول إلى مفاوضات لإنهاء الحرب، ينبغي ترك القوات الروسية في مكانها والبدء بخوض مفاوضات في ظل التنازل، وذلك بخلاف الروح الكفاحية التي تسود في معظم دول العالم الغربي، وأساساً في الولايات المتحدة. بعامة، تجتاز الولايات المتحدة وأوروبا الشتاء بشكل لا بأس به حتى بدون الغاز والنفط الروسيين، بخلاف التوقعات القاتمة وتوقعات الروس. بالمقابل، يمكن القول إن روسيا تواجه أيضاً أزمة وفشلاً ذريعاً لجيشها على مدى هذه السنة، بخلاف التوقعات والتحليلات التي تحدثت عن انقلاب في روسيا وسقوط نظام بوتين.

كانت سنة مركبة كما يراها الجانب الإسرائيلي. وجدت إسرائيل صعوبة في المناورة بين الرغبة في الحفاظ على العلاقات التي نسجت في السنوات الأخيرة مع روسيا وبخاصة على خلفية نشاطها في سوريا، والرغبة في عدم إدارة الظهر لأوكرانيا المعتدى عليها والمصالح الأمريكية والأوروبية. ومع ذلك، فإن التعاون المتوثق بين إيران وروسيا وموضوع المُسيرات الانتحارية أحسنت بلا شك لإسرائيل في ساحتها حيال إيران، وساعدت على منع الاتفاق النووي تماماً. إسرائيل الآن ملزمة بتغيير القرص والإعراب عن موقف مؤيد بالقطع لأوكرانيا، إذ ستكون أوكرانيا زبوناً محتملاً مهماً للصناعات العسكرية عندما تنتهي الحرب.

مع حلول الربيع تستعد أوكرانيا وروسيا لمعركة يفترض أن تحسم الحرب بقدر ما وتجلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات. لهذا الغرض أجرى زيلينسكي حملات شراء وتجنيد دعم عسكري ومالي. بالمقابل، يستعد بوتين أيضاً مع جيش كبير لهجوم جديد وواسع بهدف إسقاط منظومة الدفاع الأوكرانية. يمكننا القول إن الحرب لا تزال بعيدة عن نهايتها، ونصلي لئلا يتعقد هذا ويحتدم أكثر.

* * *

يديعوت أحرونوت: "نهاية الديمقراطية".. قالها بالإنكليزية وهو في المعارضة: ماذا سيخبر العالم اليوم؟

بقلم عيناف شيف

المتحدث سياسي كبير، بدأ وسمع بعصف للمشاعر. "أنا هنا في الكنيست، البرلمان الإسرائيلي"، قال بإنكليزية متقنة من حيث اللهجة والسياق اللغوي والطلاقة. "هذا هو برج الديمقراطية في منطقة واسعة جداً. لكن هذا البرج مهدَّد. لأن الحكومة الإسرائيلية الحالية تريد إجازة ثلاثة قوانين تصفي ثلاث حريات أساسية في الديمقراطية... الحقوق الأساس ببساطة تدفن في أعلى التيار وتختفي. قرأت مقالاً في "الإيكونومست" وكتب فيه أن "الديمقراطية لا تضيع ضربة واحدة، مع قوات تقتحم بيتك ذات ليلة، تبل ضيع في خطوات صغيرة، خطوات بيروقراطية... نعم نتحدث عن قوانين تشطب الحريات الأساس للديمقراطية... وأتحدث بصوت عال ضد هذا لاعتقادي أنه سيؤثر على باقي الديمقراطيات. كلكم، الذين تتشاركون في هذه القيم، عليكم أن تتحدثوا قبل فوات الأوان. إذ ما يبدأ هنا سرعان ما سيصل إليكم".

وعليه، فإن منتخباً من الجمهور الإسرائيلي لن يكتفي بمواطني إسرائيل كي يحذر من خطر شاذ على فكره. فقد جند كل كفاءاته الخطابية ليتوجه إلى الآخرين ويحذرهم من تهديد كبير ورهيب. يقول بصراحة: هذه ليست مشكلتنا فقط. بمعنى أنه لا ينتقد خطوات الحكومة فبلغة أجنبية فقط، بل يطالب بالتوقف عن خوض الكفاح على المستوى المحلي.

المواطن القلق من"نهاية الديمقراطية" في إسرائيل، لدرجة نشر الغسيل الوسخ على الملأ هو رئيس المعارضة. لكن ليس ذاك الذي تفكرون فيه، أي النائب يئير لبيد، بل رئيس المعارضة السابق، النائب بنيامين نتنياهو. في 19 كانون الأول 2021 قال هذا في الشريط آنف الذكر عقب مبادرات مثل "قوانين المتهم" وإعطاء إمكانية للشرطة في أوضاع معينة للدخول إلى البيوت بدون أمر. لم يتهم نتنياهو في حينه من النائب سمحا روتمن بـ "حملة BDS"، مثلما ادعى تجاه لبيد قبل بضعة أيام. كما أن النائب بتسلئيل سموتريتش لم يوجه له التساؤل "أنت وزير مالية ورئيس وزراء سابق، أليس لديك ذرة مسؤولية؟" مثلما فعل ضد لبيد قبل نحو أسبوعين. سموتريتش روتمن ومعظم المصدومين أمام النقد اللاذع بالحقل السياسي والاقتصادي والأكاديمي ضد خطة نتنياهو – لفين، عرفوا كيف يسدون الأنف والفم حين زأر نتنياهو "نهاية الديمقراطية" باللغة التي يتميز بها جداً. لكن عندما يفعل الآخرون هذا (بل وبالإنجليزية! وكأنه خطاب سري لخورتشوف ضد ستالين في 1956) هم مؤيدو BDS لا يعرفون كيف يخسرون ولا يحترمون قواعد اللعب. وحين عجب الناس كيف يتخذ نتنياهو

الممارسة ذاتها، بعد كل هذه السنين التي جعل فيها منظمات حقوق الإنسان طابوراً خامساً، عندها صرخت النائبة ميري ريغف "تحيا الازدواجية والأخلاق المزدوجة".

وبعامة، من اللحظة التي تنطلق فيها قوانين لفين على الطريق، يخيل أن مؤيديهم يكرسون طاقة كثيرة جداً لكتابة كتاب الإرشاد الكامل للمعارضين الذي لا يبدأ وينتهي بالمعيار الوحيد للصلة: ماذا يسمح القانون وماذا يمنع. هددت بأن الاقتصاد سيتضرر؟ أنت تخلق سقوطاً للبورصة. أنفقت المال؟ لست وطنياً. تحدثت بالإنجليزية؟ أنت نائب روتجر ووترز. رفعت أعلام وحدات الجيش الإسرائيلي؟ أنت تدخل السياسة إلى الجيش. لقد كان نتنياهو بما يكفي من الذكاء والتصميم والتنظيم كي يتجاهل المظهر ويصرخ "نهاية الديمقراطية" في كل مكان عمل فيه على ذلك. كل من يعتقد بأن هذا سيمر بشكل مختلف مدعو ليوفر الوقت على الجميع ويمد الرقبة مباشرة إلى المقصلة.

* * *

هآرتس: بعد الزلزال... هكذا بقيت سوريا خارج شبكة المساعدة الدولية

بقلم تسفي برئيل

فيلم قصير نشر في موقع "عنب بلدي"، المقرب من المعارضة السورية، عرض مبادرات مساعدة من مواطنين عاديين مضطرين لإنقاذ الجثث وإخلاء الأنقاض ودعم المتضررين في المكان الذي يخلو من الحكومة أو قوات الإنقاذ، ويخلو أيضاً من أي تدخل دولي وفي وقت لا يمكن لقوافل الغذاء والإنقاذ الوصول إليه. الزلزال لا يعترف بالحدود السياسية ولا يفحص الاستعدادات السياسية في البداية. وفي الوقت الذي تهبط فيه بعثات المساعدة والمؤن والآلات الهندسية الثقيلة في تركيا بوفرة، وتوزع الحكومة مساعدات أولية، حيث لا نقص في الأطباء والمعدات الطبية – نجد الوضع في سوريا مختلفاً تماماً.

يظهر الفيلم إحدى النساء وهي محجبة، تشرح: "لا يوجد هنا من نثق به. يمكننا المساعدة، لأننا جميعنا أبناء شعب واحد. جميعنا بشر". كانت تقف في بيتها قرب أوعية ضخمة يطبخ فيها الأرز والخضراوات. خرج أولادها في سيارتهم لتوزيع الطعام قرب الأنقاض. متطوعون آخرون يعدون الفطائر ويحملون صناديق من الكرتون فيها مشروبات خفيفة لتصل خلال دقائق إلى "مركز استيعاب" مؤقت، الذي هو ليس سوى خيمة فرش على أرضيتها أغطية خفيفة، تجلس عليها عشرات النساء مع الأولاد والأحفاد ويحاولون أن يتدفأوا. لا تعدّ مبادرات المساعدة الخاصة والفورية أمراً جديداً في سوريا؛ ففي الـ 12 سنة للحرب الأهلية تحولت المساعدة المتبادلة إلى نمط حياة، التي لا احتمالية للبقاء بدونها. "كل واحد لديه شيء ما ليعطيه لآخر"، قالت إحدى النساء في

مقابلة مع الموقع. "أنا وزوجي جمعنا الطعام للأطفال. طبخت. وأنا الآن ذاهبة لتوزيعها. آسفة لأن هذا هو كل ما استطيع فعله."

إذا كانت المساعدات الإنسانية من الخارج في الأوقات العادية ركيزة لمعظم المهجرين في سوريا، فقد أصبحت الآن أمراً حاسماً، لأن مخازن المعدات والغذاء لوكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة بدأت تفرغ. وكالات الغذاء الدولية أعلنت في نهاية الأسبوع الماضي بأن لديها نحو 30 ألف رزمة من المعدات الأساسية، بما في ذلك البطانيات والفرشات وأدوات مطبخ وأوعية ونحو 20 ألف خيمة تم تخزينها في سوريا قبل الزلزال، ولديها مخزون طعام جاهز يكفي لنحو 125 ألف شخص. هذا المخزون ينفد بسرعة، وبدون التجديد الفوري فمن شأن آلاف السكان أن يبقوا من دون مأوى في الأمطار والبرد الشديد وبدون لوازم أساسية.

يوم الجمعة الماضي وصلت قافلة مساعدة أخرى اجتازت الحدود مع تركيا. في البداية، لم يسمح نظام الأسد بمرور قوافل المساعدات، وأعلن سفيره في الأمم المتحدة بأن سوريا ستهتم هي نفسها بالمتضررين من الكارثة. بين سوريا وتركيا معبر واحد هو "باب الهوى"، الذي يمكن من خلاله نقل المساعدات. لكن عندما يسمح النظام للقوافل بالدخول فإنه يطلب أن تمر كل المساعدات عبر دمشق، ومنها يتم توزيعها للمحتاجين، وحصراً في المناطق التي تقع تحت سيطرة النظام. "إذا أراد المجتمع الدولي المساعدة فليرفع أولاً العقوبات عن سوريا"، قال المتحدثون بلسان الأسد. هكذا، في نهاية الأسبوع الماضي، أعلنت الإدارة الأمريكية عن رفع جزء من العقوبات، بحيث إن الدول والمنظمات، بالأساس البنوك، يمكنها تحويل الأموال ومساعدات أخرى بدون الخوف من العقاب. إسرائيل في المقابل، سارعت إلى التحذير من أنها لن تتردد في ضرب القوافل التي ستصل من إيران إذا تبين أنها تستغل الحاجة إلى المساعدة لنقل السلاح والوسائل القتالية إلى سوريا.

في هذه الأثناء بقيت سوريا خارج شبكة المساعدة العالمية، وبقي نصيبها في شبكات الاتصالات العالمية ضئيلاً مقارنة مع تركيا. المراسلون الأجانب لا يأتون تقريباً إلى البلدات والقرى المدمرة، والتقارير تعتمد بالأساس على الشبكات الاجتماعية، وهناك صعوبة كبيرة يواجهها السوريون في تجنيد الدعم من الخارج.

صورة سوريا إلى جانب الصعوبات التي تضعها هي بلا شك عامل آخر في إبعادها إلى هامش المساعدة الدولية. يبدو أن المواطنين حتى في وقت الكارثة يضطرون لدفع ثمن هذا السلوك والصورة التي يعطيها النظام. إضافة إلى ذلك، كلما اعتبرت الدولة غربية أكثر فستحصل على مساعدات أكبر وأسرع، وسوريا في هذا التصنيف واقعة في درجة أقل بكثير من تركيا. هكذا، رغم قدرة تركيا، الأكبر بكثير من قدرة سوريا، فهي تحصل على مساعدات كثيفة وبصورة أسرع.

إن عبء المساعدة والإنقاذ في سوريا يتحمله الآن متطوعو "الخوذات البيضاء" الذين يواصلون إثبات

النجاعة والتصميم منذ الأيام الأولى للحرب الأهلية. أقيم هذا التنظيم في 2012 ويبلغ عدد المتطوعين فيه نحو 5 آلاف شخص يعملون في عشرات المدن في أرجاء الدولة، ويشغلون نحو 100 مركز للمساعدة والإنقاذ، وحتى إنهم كانوا مرشحين للحصول على جائزة نوبل للسلام في 2016. ولكن ليس لديهم أي حصانة من قذائف النظام أو إطلاق النار المتعمد. أكثر من 120 متطوعاً قتلوا في سنوات الحرب.

الجمعة الماضي، أعلنت هذه المنظمة بأنها ستوقف عمليات البحث والإنقاذ؛ لأنه -حسب رأيها- انتهت احتمالية العثور على أحياء. واهم لآن سيركزون الجهود للعثور على الجثث وتشخيصها وإخلاء الأنقاض. بقي للمدنيين أن يحاولوا البحث بأنفسهم عن أعزائهم على أمل التوصل إلى تسوية معينة مع الحكومة السورية كي تسمح للمعدات الطبية وبعثات المساعدة من الخارج بالوصول إلى الدولة.

* * *

إسرائيل اليوم: نحو إستراتيجية لتقليل العمليات الفلسطينية

بقلم مائير بن شباط

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

الإنجازات العديدة في جهاز الأمن في التصدي لموجة "الإرهاب المتواصلة"، التي نشهدها، مبهرة وجديرة بكل ثناء. لكن يبدو أنها رغم ذلك لا تزال لا تحدث الأثر الإستراتيجي المنشود: الدافعية للعمليات لا تنطفئ، وعدد العمليات ومحاولات العمليات لا يقل، وهكذا أيضاً شدتها.

لا يزال أمامنا شهر رمضان مع التفجر الأمني الذي يجلبه معه، وسلسلة من المواضيع التي طرحت على جدول أعمالنا والتي يقود كل واحد منها إلى تصعيد اللهيب. صحيح أن المنفذين الأفراد ينفذون مبتغاهم بلا شركاء وبلا توجيه تنظيمي مرتب، لكنهم يستمدون الإلهام من سابقيهم ممن أصبحوا أبطالاً في الشارع الفلسطيني، ومن المضمون التحريضي في الشبكات الاجتماعية. تشجع الأجواء العامة العمليات من هذا النوع. وفي التصدي لهذا الميل لا توجد وسيلة "تحطم التعادل"، يمكنها وحدها أن توقف الظاهرة. مطلوب استخدام عاقل لسلة واسعة من الوسائل، لكل واحدة منها مساهمة محدودة، لكن وزنها المتراكم يمكنه أن يؤدي إلى التغيير المنشود.

"علاج جذري"

أولاً، تخفيض المستوى اللازم لتنفيذ الاعتقالات (الإدارية) لمؤيدي "الإرهاب" وممجدي العمليات، والذين يوجد حولهم تخوف بأنهم لن يكتفوا فقط بالتأييد.

ثانياً، رد سريع وفاعل عند الفعل. كلما انتهت محاولات العمليات بتحييد "المخربين" دون أن يتسببوا بإصابات

في طرفنا، يزداد الشك بالنسبة لجدوى هذا النمط. محاولات العمليات التي تنتهي الواحدة تلو الأخرى بموت، أو إصابة، أو اعتقال المنفذين دون أن يلحقوا ضرراً بنا فإنها على الأقل لن تشجع التقليد. ولأجل تحسين سرعة الرد من الحيوي زيادة انتشار قوات الشرطة، خاصة في مناطق التماس التي بين شرق القدس وغربها، ومواصلة تشجيع حيازة السلاح لمن مسموح لهم ذلك، والتسهيل قدر الإمكان في الإجراء التشريعي للمواطنين العاديين الذين يعملون في ظروف تبرر ذلك.

ثالثاً، منع تعظيم المنفذين للعمليات. كلما كانت لدى محافل الاستخبارات معلومات يمكنها أن تمس بصورة "المخربين" كأبطال فلسطينيين وطنيين يجب نشرها وببروز، وذلك لأجل منع جعلهم موضع تقليد في نظر الآخرين.

رابعاً، هدم منازل المنفذين. في المجتمع الفلسطيني التقليدي تحتل العائلة مكاناً مركزياً في حياة "المخرب"، والمصير المرتقب قد يكون له تأثير مهم على مدى استعداد "المخرب" لتنفيذ عملية. فضلاً عن ذلك يستهدف الردع أيضاً حمله على التراجع عن أفعاله من خلال التدخل من جانب أبناء عائلته بقدر ما يلاحظون مؤشرات تبعث على الاشتباه.

خامساً، سحب امتيازات اجتماعية من "المخرب" وعائلته. يجب العمل على مصادرة أموال وأملاك منفذ العملية وملاحقة الأموال (أو الامتيازات القيمة) التي تنقل إليه أو لأبناء عائلته من السلطة الفلسطينية أو منظمات "الإرهاب" على أنواعها. وهكذا يكون ممكناً منع حوافز مالية عن منفذين محتملين للعمليات.

سادساً، سحب إقامة المحرضين من شرق القدس وطردهم إلى قطاع غزة أو إلى مناطق السلطة الفلسطينية. فالتصدي للتحريض يستوجب "علاجاً جذرياً"، بدءاً بمناهج التعليم في شرق القدس، عبر وسائل الإعلام والشبكات وانتهاء بالخطب التي تلقى في المساجد. لأجل معالجة هذه المواضيع بشكل جذري مطلوب خطة عمل بعيدة المدى وآلية مرتبة لتنفيذها. دون انتظار ذلك يجدر في المدى الفوري النظر في إمكانية سحب إقامة محرضين من شرق القدس وطردهم إلى قطاع غزة أو إلى مناطق السلطة الفلسطينية.

ليس فقط في المجال الطبي، في الأمن أيضاً يصعب إيجاد علاج ليس له أعراض جانبية سلبية. لكن في الميزان العام للمنفعة مقابل الخسارة ولأجل وقف الزخم الحالي، فان هذا اضطرار لا بد منه. حتى لو لم يكن في كل هذا ما يضمن الوقف التام للظاهرة، ثمة فيها بالتأكيد ما يؤدي إلى تقليصها أو على الأقل منع تعاظمها. في مكافحة "الإرهاب" المتواصل ليس هذا أمراً لا يؤبه له.

* * *

هآرتس: صراع وجودي بين أطراف المجتمع الإسرائيلي

بقلم تسفي برئيل

"حان الوقت كي يعرفوا أنهم خسروا، هذه مجموعة نخبة تريد أن تأخذ بالقوة ما ليس من حقها. التحريض على القتل، هذا ما يفعلونه. ويجب نقل رسالة واضحة: لقد تم انتخابنا لنحكم وهذا ما نقوم بفعله". هذه عقيدتنا كما صاغتها، أول من أمس، في جلسة الحكومة ميري ريغف، ردا على ما يسميه نتنياهو "التهديد بالقتل" ضده. هذا أيضا هو جوهر البيان الفاشي.

الباحث في الفاشية، كفين بسمور، قال، إن "الفاشية تريد أن تصعد للسلطة نخبة جديدة برئاسة حزب جماهيري، حيث إن هذه من شأنها أن تكون تجسيدا للشعب والمصدر الحقيقي للهوية الوطنية. يريد الحزب احتكار التمثيل السياسي... هم لا يعتبرون الشعب طبقة اقتصادية أو اجتماعية. يستخدم مصطلح الشعب بالنسبة لهم من اجل التعبير عن المشاعر المناوئة للمأسسة لكل مجموعة" (بسمور، "الفاشية، مقدمة"، ريسلينغ 2006، ترجمة عميت ياريف). يتساوق هذا الادعاء جيدا مع رؤية نتنياهو لـ"الشعب" الذي انتخبه مقابل "النخبة" التي ينتمي إليها نصف الشعب الحقيقي، الذي لم ينتخبه. نتنياهو، الذي حارب ما يسميه "النخبة"، يبني لنفسه نخبة بديلة، هو جوهرها. ولكن في الوقت ذاته يجب عليه أن يقنع بأن هذه ليست نخبة وأنها لا تأخذ بالقوة ما تعتقد أنه من حقها، هي ليست ضد المأسسة، وهي لم تأت لحل الجيش وتحويله إلى مليشيات ووحدات خاضعة لوزراء سياسيين عنصريين وظلاميين مضمخين بمسيحانية صاغوها هم أنفسهم ويعتبرون الديمقراطية خطرا على وجودهم إلا إذا سيطروا على الشرطة – بالطبع، هي لا تدمر جهاز القضاء بل تقوم ببناء جهاز جديد، غير نخبوي، بل "شعبي"، يتم تعيينه من قبل الحزب الحاكم، والذي كل طموحاته إقامة جمهورية شعبية.

"نخبته" هي تمثيل أصيل لـ"الشعب"، أي كل غير الراضين، المضطهدين والمقموعين، الذين يحاول أصحاب الامتياز الأعلى تجنيده. وحسب رأيه هم أصبحوا مجندين، هم أتباعه. "النخبة" المعادية، نخبة اليسار والوسط واليمين المحافظ لا يمكنها الحكم ولا يحق لها الحكم. ليس لأن الفاشيين فازوا في الانتخابات، بل لأنهم ولدوا ليحكموا. الانتخابات استهدفت بالنسبة له هدفا واحدا وهو إعطاء قناع ديمقراطي للفرضية التي لا يوجد غيرها: هم ممثلو الشعب وهم السلطة. وإذا لم توفر جولة انتخابية واحدة من الانتخابات البضاعة فستأتي جولة أخرى وأخرى.

هذه البنية التحتية الأيديولوجية الأساسية غير خاضعة للمساومة. من اجل قناع الديمقراطية بالطبع يمكن التفاوض والمساومة، لكن على أمور صغيرة فقط مثل فقرة الاستقواء لـ 67 عضو كنيست وليس 61 عضوا،

عدد أعضاء لجنة تعيين القضاة، مجال صلاحيات المستشارين القانونيين شريطة ألا يقضموا الجوهر – "انتخبوا ليحكموا، وهذا ما نفعله"، هذه أيديولوجيا لا تعترف بالأقليات، السياسية أو العرقية أو الثقافية، وأقلية النوع الاجتماعي. شعارها هو "شعب واحد، ثقافة واحدة، وحكم واحد". عندما يحرك الخوف من الوحش أشخاصا جيدين في محاولة للتحدث معها وتأخير نهمها الوحشي، وفتح حديث بسيط معها، يجب عليهم رؤية الاشمئزاز والقرف والاستخفاف التي تكنها لهم.

هناك سذاجة مفهومة في محاولة مقارنة هذا الجهد مع المصالحة في كل مفاوضات تجارية أخرى. في البداية يضعون طلبات وشروطا متطرفة، ومع الوقت يتم تدوير الزوايا. يقضمون الأطراف، ويصلون إلى حل وسط. ولكن الحديث هنا لا يدور عن صفقة، بل عن صراع على البقاء، عن حرب وجودية، للطرفين. في هذه الحرب لا يوجد مكان لتجسيد نصف الطموح، والاكتفاء بنصف ديمقراطية أو ربع ديمقراطية. مثل هذه الأمثلة توجد بوفرة في الدول التي قادت شعوبها إلى ساحة الخردة.

* * *

المستشارة القضائية تمنع تدخل نتنياهو بمبادرة هرتسوغ

ترجمة: موقع عرب 48

المستشارة القضائية للحكومة تمنع نتنياهو من التعاطي مع المبادرة التي أطلقها الرئيس الإسرائيلي، هرتسوغ، الأحد، في محاولة للتوصل إلى حل وسط حول خطة إصلاح للجهاز القضائي، منعا لإضعاف القضاء وتقويض سلطة المحكمة العليا.

منعت المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف-ميارا، رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، من التدخل في المبادرة التي أطلقها الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، أمس الأحد، وتدعو إلى وقف التعديلات القضائية المقترحة وإجراء محادثات مع المعارضة على أمل الوصول إلى حل وسط.

جاء ذلك في أعقاب توجه محامي نتنياهو إلى مكتب المستشارة القضائية للحكومة، في محاولة للحصول على موافقة من الأخيرة، تسمح لنتنياهو بالتعليق علنا على مقترح الرئيس هرتسوغ، بحسب ما أفادت القناة 12 الإسرائيلية، مساء أمس الاثنين، علما بأن المستشارة كانت قد قررت أن على نتنياهو أن ينأى بنفسه عن الخطة القضائية بسبب تضارب المصالح الذي تشكله محاكمته الجارية بتهم فساد. ونقلت القناة عن مصادر مطلعة قولها إن المستشارة القضائية أبلغت محامي نتنياهو أنه لا يُسمح لرئيس الحكومة بالتطرق علنًا إلى

مبادرة هرتسوغ، فيما شدد مسؤولون في الليكود على أن السماح لنتنياهو بالتعامل مباشرة مع مبادرة هرتسوغ هو السبيل الوحيد لتحريك الملف.

وقالت المصادر إن "السماح لنتنياهو بالتعامل مع المخطط ضروري من أجل النجاح تحريك عملية قد تفضي إلى تسوية"، فيما تطرق نتنياهو ضمنيا إلى مبادرة هرتسوغ، وقال إن "غالبية المواطنين الإسرائيليين لا يريدون الفوضى. يريدون خطابًا موضوعيًا وفي النهاية يريدون الوحدة." واتهم نتنياهو نواب المعارضة بـ"إثارة الشغب داخل الكنيست". وأضاف في بيان مصور صدر عن مكتبه مساء الإثنين، "أدعو قادة المعارضة إلى التوقف عن ذلك، التوقف عن دفع البلاد نحو الفوضى... إظهار بعض المسؤولية والقيادة."

وكشفت صحيفة "هآرتس" أن نتنياهو اجتمع مع وزير القضاء، ياريف ليفين، لبحث سبل التعامل مع مقترح الوساطة الذي قدمه الرئيس الإسرائيلي، هرتسوغ، علما بأن تسوية تضارب المصالح التي وقعها نتنياهو في 2020، تمنعه من مناقشة التغييرات في النظام القضائي - بشكل مباشر أو غير مباشر. وقالت الصحيفة إن نتنياهو عقد جلسة ثنائية مع ليفين "استمرت حتى ساعة متأخرة من الليل"، ناقش خلالها الاثنان الخطوط العريضة التي قدمها هرتسوغ وخطة إضعاف الجهاز القضائي.

وتظاهر عشرات آلاف الإسرائيليين، خارج الكنيست، ضد خطة الحكومة لإضعاف الجهاز القضائي وتعزيز السيطرة السياسية على المحاكم، وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية بأن عدد المتظاهرين تراوح ما بين 80 و90 ألفا، فيما أشارت هيئة السكك الحديد إلى أنها كثفت من رحلاتها بين تل أبيب والقدس بسبب أعداد المتظاهرين الكبيرة الراغبين في الوصول إلى الكنيست. وحمل المتظاهرون الذي لوحوا بالأعلام الإسرائيلية لافتات كتبت عليها شعارات ضد التعديلات من بينها "أنقذوا ديمقراطية إسرائيل" و"العالم كله يراقب." وجاءت التظاهرة في وقت بدأت الحكومة التصويت الأولي على بنود مقترح القانون الذي طالته انتقادات واسعة، حيث وافقت اللجنة المكلفة بمراجعة قانون وزير القضاء، ليفين، الإثنين، على بعض بنود المقترح، ومن غير الواضح بعد متى سيطرح مشروع القانون للتصويت عليه بالقراءة الأولى.

وشهدت قاعة الاستماع مناوشات اضطرت نواب المعارضة لترك مقاعدهم بعد مشادات كلامية مع رئيس لجنة القانون والدستور والقضاء، سيمحا روتمان، قبل أن يحتوي عناصر الأمن الموقف ويخرجوا اثنين من أعضاء المعارضة.

* * *

لهذا السبب: مشادة كلامية وصراخ بين نتنياهو وبن غفير وشبتاي خلال جلسة "الكابنيت"

ترجمة: وكالة سما الاخبارية

دخل وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، في مواجهة ومشادة كلامية مع كل من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، والمفتش العام للشرطة، يعقوب شبتاي، إثر رفضهما مطالبته بهدم مبان في القدس المحتلة، وفق ما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية اليوم، الثلاثاء. وطالب بن غفير في نهاية اجتماع المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، أول من أمس، بهدم بناية مؤلفة من 14 طابقا في بلدة السواحرة كردٍ انتقامي على عملية الدهس في مستوطنة "راموت"، وبذريعة أن البناية غير مرخصة.

ورفض نتنياهو ذلك، وقال إن هدم البناية من شأنه أن يثير انتقادات دولية ضد إسرائيل. ورد بن غفير قائلا إنه "سئمت من احتواء سياسة الاحتواء"، حسبما نقل عنه موقع "واينت" الإلكتروني. وأشار "واينت" إلى أن البناية في السواحرة ليست مأهولة، وأن بن غفير اقترح تفجيرها. وقدم لنتنياهو أمرا يقضي بهدم البناية وتقارير من سلطات الاحتلال الإسرائيلي تدعي أنها خطر أمني على قوات الاحتلال.

وتأتي المواجهة بينهما بعد أن قرر نتنياهو، الأسبوع الماضي، رفض طلبا آخر لبن غفير بهدم بناية تأوي 14 عائلة تضم 100 شخص في حي وادي قدوم في بلدة سلوان في القدس المحتلة بذريعة أنها غير مرخصة، وذلك في أعقاب توجه السفارة الأميركية وسفراء أوروبيين إلى نتنياهو مطالبين بالامتناع عن الهدم.

وقال مقرب من نتنياهو في أعقاب اجتماع الكابينيت إن هدم البناية في السواحرة سيؤدي إلى حالة غليان بين المقدسيين. وأضاف أن "هذا سيعتبر بنظر العرب أنه عمل على غرار قصف ′الضاحية′ في بيروت"، في إشارة إلى قصف معقل حزب الله خلال حرب لبنان الثانية في العام 2006. إلا أن بن غفير ادعى أنه "حان الوقت كي يدرك العالم أنه قُتل أطفال هنا"، وأضاف زاعما أن "دولة ذات سيادة تطبق قوانين البناء في عاصمتها."

وخلال اجتماع الكابينيت، دار سجال بين بن غفير ونتنياهو بعدما طالب الأخير بأن يكون رد الفعل على عملية الدهس "اعتيادي"، فيما طالب بن غفير برد فعل أشد. وجاء في بيان في ختام الاجتماع أنه اتخذت قرارات بشأن تعزيز قوات الشرطة وحرس الحدود في القدس المحتلة. وصرّح نتنياهو في بداية اجتماع حكومته، صباح اليوم نفسه، بأن الكابينيت سيبحث في عملية عسكرية واسعة، بعد أقوال بن غفير بأنه أوعز بتنفيذ "السور الواقي 2". إلا أن نتنياهو طالب بن غفير في نهاية اجتماع الكابينيت بأن تنفذ الشرطة خطوات محدودة، وفقا لـ"واينت." وفسر نتنياهو معارضته لهدم البناية في السواحرة بأنها نابعة من

"اعتبارات سياسية". ورد بن غفير بصوت مرتفع قائلا "أي اعتبارات سياسية. لقد قُتل أولادنا. ولا يوجد سبب يمنعنا من الرد."

كذلك دار سجال، أمس، بين بن غفير وشبتاي حول هدم المنازل في القدس المحتلة. وقالت مصادر في الشرطة إن بن غفير طالب بتسريع هدم المنازل، وذلك بعد هدم منزل في جبل المكبر صباح أمس. وارتفع الصراخ خلال هذا السجال، وقال شبتاي لبن غفير إنه "ليس هكذا يتخذون قرارات. وقدمت لك خطة حول ما يمكن تنفيذه مقابل القيود العملياتية. وليس لدي الآن 300 شرطي لتنفيذ ذلك. هل بإمكانك إمدادي بـ300 شرطي؟ وسنخلي المباني في القدس بموجب الخطة التي اتفقنا عليها"، حسبما نقلت صحيفة "هآرتس" عن مصادر في الشرطة.

وأشارت الصحيفة إلى أن هذا السجال جاء على خلفية أقوال ضباط كبار في الشرطة إنهم يواجهون صعوبة في العمل مع بن غفير، وأنهم يسمعون بمواقف ومطالب الأخير من خلال وسائل الإعلام. وصعّدت الشرطة تنفيذ أوامر هدم المنازل في القدس المحتلة التي تصدرها بلدية القدس في أعقاب عملية إطلاق النار في مستوطنة "نافيه يعقوب."وذكرت الصحيفة أن ضباط شرطة كبار عبروا مؤخرا عن "إحباط بالغ" من التعامل مع بن غفير، الذي "يتخذ قرارات من دون عمل منظم ويستلها من كمّه."

* * *

تفاصيل مثيرة: يكشف لأول مرة.. الاستخبارات الإسرائيلية استخدمت تقنية الذكاء الاصطناعي ضد قطاع غزة.. فما هو؟

كشف قائد مركز الذكاء الاصطناعي في وحدة الاستخبارات الإسرائيلية 8200 العقيد يوآف عن استخدام الوحدة لتقنية الذكاء الاصطناعي خلال عملية "حارس الأسوار" في قطاع غزة خلال شهر مايو عام 2021. وقال المسؤول عن التقنية وفق القناة 14 العبرية، "إن إحدى الأدوات المهمة التي قمنا ببنائها وتشغيلها اليوم، هي نظام يعرف كيفية العثور على الأشخاص "الخطرين" بناءً على مدخلات من قائمة الأشخاص الذين تم تجريمهم ودخلوا في النظام." وأوضح أن النظام يقوم بهذه العملية في ثوانٍ، حيث كانت في الماضي تستغرق مئات الباحثين وعدة أسابيع لإنجازها. وأضاف يوآف: " في عملية حارس الأسوار تمكنا من استخدام النظام للتعرف على قادة فرق الصواريخ التابعة لحماس، ونشطاء مضادات الدبابات في الحركة في غزة بهدف اغتيالهم." وأشار إلى أن شعبة المخابرات التابعة للجيش الإسرائيلي تمكنت من إنشاء 200 هدف جديد جاهز للهجوم أثناء العملية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التي تم تطويرها.

وبحسب العقيد يوآف، "تمكنت الوحدة من تحديث وترقية أدوات الذكاء الاصطناعي الخاصة بها حوالي 150 مرة خلال العملية - وهكذا تم تطوير قدرات الجيش الإسرائيلي خلال العملية." ونبه بأن النظام الذي تم تطويره في الوحدة 8200 ينضم إلى سلسلة من الأنظمة في إطار ثورة الذكاء الاصطناعي - من بينها "هبشورا" و "الخيميائي" - التي حسنت قدرة الجيش الإسرائيلي على تحديد الأهداف. كما لفت المسؤول الأمني إلى أن أدوات علم البيانات والذكاء الاصطناعي التي تستخدمها الوحدة تزيد بشكل كبير من قدرتها على إحباط العمليات الفلسطينية.

* * *

بعد الخبز... "بن غفير" يحرم الأسرى من ماء الاستحمام

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

أمر وزير أمن العدو القومي مساء الإثنين بحرمان الأسرى الفلسطينيين من ماء الاستحمام بعد أسبوعين من حرمانهم من الخبز. وبحسب صحيفة يديعوت أحرنوت العبرية، يشمل قرار بن غفير إعطاء وقت لا يزيد على 4 دقائق لكل أسير للاستحمام، أي ما مجموعه ساعة فقط من تدفق المياه لكل جناح من زنازين السجن يوميا فقط. **ويأتي** قرار بن غفير بعد أسبوعين فقط من حرمان الأسرى من الحصول على الخبز الطازج عبر إغلاق فرنين لصناعة الخبز في سجني النقب ونفحة. وكان بن غفير قد أعلن عن خطته للتضييق على الأسرى الفلسطينيين وتحويل حياتهم إلى "جحيم" حسب وصفه. والخطة تشمل – غير منع الخبز الطازج والمياه للاستحمام – العقوبات الأخرى المفروضة على الأسرى والانتهاكات التي يتعرضون لها ومصادرة أدواتهم والعقوبات بالحبس الانفرادي والاعتداء على الأسيرات والحرمان من الزيارات.

وفي أعقاب القرار، هددت اللجنة الوطنية العليا للطوارئ التابعة للحركة الأسيرة الفلسطينية بالعصيان والإضراب عن الطعام. وقالوا في بيان لهم إنهم شرعوا في سلسلة من الإجراءات التي تبدأ بعصيان السجناء في السجون وتنتهي بإضراب عن الطعام في اليوم الأول من شهر رمضان. وأضافوا "نحن نطالب بالحرية ويجب على الجميع استيعاب رسالتنا وصوتنا، ولم يعد بإمكاننا تحمل الانتهاكات المستمرة ضدنا ليلا ونهارا منذ وصول بن غفير إلى السلطة والاعتداء على كرامة أسرانا."

* * *

استطلاعات

غالبية "الإسرائيليين" مع وقف "التشريع القانوني" ولا يشعرون بالأمن

ترجمة شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

أظهر استطلاع للرأي أن غالبية الجمهور في كيان العدو مع وقف "التشريع القانوني".

وما تطلق عليه حكومة نتنياهو الإصلاح أو التشريع القانوني هي إجراءات من شأنها تقليص صلاحيات المحكمة العليا للكيان والالتفاف عليها. ووفق الاستطلاع الذي أجراه معهد قنطار ونشرته قناة كان الأحد، أفاد 50في المئة بأنهم ضد ما يسمى بالإصلاح القانوني، ويعارضون خطة وزير القضاء ياريف ليفين، بينما يؤيدها أقل من الثلث.

وأشار 63في المئة من بين ناخبي الائتلاف الحالي إلى تأييدهم للإصلاح، فيما أشار 15في المئة إلى معارضتهم له.

كما أظهر الاستطلاع أيضًا أن أغلبية كبيرة مهتمة بالمفاوضات قبل المضي قدمًا في تشريعات الائتلاف.

وبحسب النتائج، قال 59في المئة إنه يجب إيقاف "العملية التشريعية" وإجراء المفاوضات، بينما قال 22في المئة فقط إنه يجب الاستمرار في الإصلاح كما هو مخطط له. إضافة إلى ذلك، أفاد أكثر من الثلث (38في المئة) من ناخبي الائتلاف بأنهم يؤيدون وقف العملية وإجراء محادثات بين الأحزاب، وأشار أقل من نصف ناخبي أحزاب الائتلاف (47في المئة) إلى أن الإصلاح يجب أن يستمر كما هو مخطط له.

كجزء من الاستطلاع، سُئل المستطلعون عن كيفية تقييمهم لأداء الحكومة الجديدة في الأمور الأمنية، فأفاد ربع المستطلعين فقط بأنهم يعتقدون أن الحكومة تعمل بشكل جيد من الناحية الأمنية، مقابل 64في المئة يعتقدون أنها تعمل بشكل سيئ، حتى بين ناخبي الائتلاف كان التقييم ليس مرتفعًا، 56في المئة فقط أعطوا الحكومة درجة جيدة في مجال الأمن.

* * *

ارتفاع الهجمات في الولايات المتحدة بسبب "معاداة اليهود"

كشفت نتائج استطلاع للرأي أجرته اللجنة اليهودية الأمريكية (AJC) عن واحدة من 4 هجمات ضد اليهود تعود لأسباب "معاداة اليهود." وبحسب صحيفة "يديعوت أحرنوت" فإن 82في المئة من اليهود الأمريكيين يقولون إن "معاداة اليهود" في الولايات المتحدة قد زادت في السنوات الأخيرة، فيما يشعر 41في المئة من اليهود الأمريكيين أن وضعهم الأمني قد تدهور في العام الماضي. يلخص هذا الاستطلاع حالة "معاداة اليهود" في الولايات المتحدة الآخذة بالارتفاع، فقد قال 31في المئة من اليهود الأمريكيين إنهم يشعرون بالأمان أقل من العام السابق. كما تظهر النسبة أن 89في المئة من اليهود الأمريكيين و91في المئة من عامة الناس يتفقون على

أن "معاداة اليهود" تؤثر على المجتمع الأمريكي ككل. ومع ذلك، يعتقد 48في المئة من اليهود الأمريكيين و34في المئة من عامة الناس أن "معاداة اليهود" تؤخذ على محمل الجد

أقل من أشكال العنصرية الأخرى. كما يشير الاستطلاع إلى أن "معاداة اليهود" تزدهر على الإنترنت والشبكات الاجتماعية بشكل عام، فيما واجه 69في المئة من اليهود الأمريكيين "معاداة اليهود" عبر الإنترنت في العام الماضي، إما كهدف للهجوم أو تعرضوا لمحتوى معاد لليهود.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: عشرات الآلاف يتظاهرون في الكنيست ضد خطة الإصلاح القضائي: قلقون على مستقبل إسرائيل

زعيم المعارضة لبيد يقول "لن نبقى صامتين لأنهم يدمرون كل ما هو ثمين ومقدس بالنسبة لنا"؛ تمت إضافة خطوط قطار مع احتشاد المتظاهرين في القدس

بقلم شارون فروبل ,كاري كيلر-لين

احتشد ما لا يقل عن 70 ألف شخص في القدس يوم الاثنين في إطار إضراب على مستوى البلاد احتجاجا على خطة الحكومة لفرض تغييرات جذرية على القضاء. وكان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في تل أبيب خلال الاحتجاجات، حيث أجرى محادثات حول ميزانية الدولة.

بينما قال المنظمون إن 100 ألف متظاهر تجمعوا في المدينة، تشير تقديرات مستقلة إلى أن العدد يتراوح بين 70-80 ألفا. واكتظت محطات القطارات في جميع أنحاء البلاد بينما حاول المتظاهرون الوصول إلى القدس. أضافت شركة "قطار إسرائيل" عدة خطوط قطار إلى القدس لتلبية الطلب، لكن شركات الحافلات لم تعزز من خطوط الحافلات على الرغم من التدفق المتوقع للمتظاهرين.

وسمحت المئات من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا وشركات المحاماة وغيرها من شركات القطاع الخاص لموظفيها بالانضمام إلى الاحتجاجات، مع توفير حافلات لإحضارهم إلى العاصمة. وتوجه آلاف آخرون إلى القدس بسياراتهم الخاصة حيث شهدت المداخل الرئيسية للمدينة ازدحامات عندما حاول الناس الدخول. واجتمعت مجموعة عند الحائط الغربي لأداء صلاة قصيرة قبل التوجه إلى الكنيست لحضور المظاهرة. تلا العشرات من المتظاهرين الصلوات – بما في ذلك الصلاة من أجل دولة إسرائيل – وغنوا الأغاني وهم يلوحون بالأعلام الإسرائيلية وأعلام الفخر المثلية.

وبينما انضم آلاف الأطباء والمتخصصين في الصحة النفسية إلى الإضراب، لم ينضم الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية "الهستدروت"، الذي يمثل نقابات القطاع العام، إلى الاحتجاجات. وتظاهر الآلاف من أولياء الأمور والطلاب في تل أبيب، وأغلقوا الطرق الرئيسية في المدينة لعدة ساعات. قال العشرات من مديري المدارس الابتدائية في تل أبيب إنهم سيسمحون لكل من الطلاب والمعلمين بالإضراب.

وخاطب زعيم المعارضة يائير لبيد المحتجين في القدس، حيث لوح الكثير منهم بالأعلام الإسرائيلية، وتعهد "لن نلتزم الصمت لأنهم يدمرون كل ما هو ثمين ومقدس بالنسبة لنا." وأضاف لبيد: "إنهم يسمعوننا، واكتشفوا فجأة أننا لسنا على استعداد للعب اللعبة بالطريقة التي خططوا لها. لسنا هنا لدفع الضرائب فقط"، موجها حديثا لحكومة اليمين المتشددة المكونة من أحزاب من اليمين واليمين المتطرف والحريديم.ما يسمعونه هنا من هذا المكان ليس صوت الإرهاق، إنه صوت الأمل... هذا ما يجعل صوتنا واضحا وعاليا... يا مواطني إسرائيل، سنقاتل في الشوارع، وسنقاتل حتى ننتصر."

وقال زعيم حزب "الوحدة الوطنية" بيني غانتس للمتظاهرين: "لن ندع المجتمع ينهار من الداخل وأنت يا نتنياهو تدمره." وأضاف: "أريد أن أقول لك يا نتنياهو. أنتم لستم البلد بأكمله وأنتم تعرضون الأمة للخطر." وقال غانتس للمتظاهرين: "لا تتعبوا – واصلوا، واصلوا، واصلوا. ليس لدينا خيار آخر"، واختتم بسطر من أغنية احتجاج شعبية. الأغنية نفسها غناها في وقت سابق من اليوم نواب من المعارضة في جلسة عاصفة للجنة في الكنيست حول الدفع بالتشريع قدما.

وقال أحد المتظاهرين إن إسرائيل "تواجه أكبر تهديد لها منذ حرب يوم الغفران" في 1973. وقال دافيد (73 عاما)، وهو معالج أسري من القدس مقيم في إسرائيل منذ 50 عاما، وهو في الأصل من سينسيناتي بالولايات المتحدة، "لقد شاركت في عدد من الاحتجاجات أيام السبت في القدس، وأشعر اليوم أن تل أبيب قد أتت إلى القدس." وأضاف: "ستكون هناك حاجة إلى ما يكفي أو الكثير من الضغط من السكان المحليين ومن الخارج وقطاع الهايتك لتغيير ما يحدث. أولا، من الجيد أن يقبل الجميع مقترحات [الرئيس يتسحاق هرتسوغ]."أنا قلق من الفساد العام والحقوق المدنية في إسرائيل والنظام الديمقراطي. أي بلد سنترك لأحفادنا؟ لم نأت إلى إسرائيل من أجل هذا."

وقال عاملان من مركز "إيخيلوف" الطبي في تل أبيب إنهما يشاركان في المظاهرات على أمل أن "يوقف هذا الجنون." وقالت إحداهما لـ"تايمز أوف إسرائيل"، متحدثة شريطة عدم الكشف عن اسمها: "سُمح لنا، بل وحتى تم تشجيعنا، على القيام بالإضراب في القدس. قررنا ركوب القطار بينما كان من المفترض أن يصل آخرون من المستشفى إلى القدس في حافلات." وأضافت وهي تقف في القطار المكتظ: "نأمل في صنع تغيير لوقف هذا الجنون. نخشى أن يترك التشريع المقترح لنا نظاما ليس له قاع." وقالت ايتي باس (74 عاما)، وهي

سيدة من سكان رمات غان: "أخشى على مستقبل أحفادي الثلاثة. ستكون هناك دكتاتورية مثل تلك التي في المجر وبولندا.... عندما كنت أصغر سنا لم يكن لأمر كذلك."

جاءت احتجاجات القدس وتلك التي تزامنت معها في مدن أخرى مع بالتزامن مع الجولات الأولى من التصويت على أجزاء من التشريع في جلسة عاصفة للجنة برلمانية شهدت طرد عدد من نواب المعارضة من القاعة. وصادقت اللجنة على التشريعات بعد يوم من خطاب نادر لرئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ ناشد فيه الطرفين الحوار والتسوية على الخطة وعرض اقتراحا من خمس نقاط للمفاوضات بشأن التعديل القضائي. وحذر هرتسوغ في خطابه المتلفز من أن البلاد على شفا "انهيار مجتمعي ودستوري" وحث أنصار كلا الجانبين على الامتناع عن العنف، لا سيما ضد الموظفين الحكوميين والمسؤولين المنتخبين.

الإصلاح القانوني، الذي طرحه وزير العدل ياريف ليفين وبدعم من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، من شأنه أن يمنح الحكومة سيطرة كاملة على تعيين القضاة، بما في ذلك المحكمة العليا، ويحد بشدة من قدرة المحكمة العليا على إلغاء التشريعات، وتمكين الكنيست من إعادة تشريع قوانين ألغتها المحكمة بأغلبية ضئيلة من 61 عضوا. ويقول منتقدو الخطة أنه إلى جانب تشريعات أخرى مقترحة، فإن الإصلاحات الشاملة ستؤثر على الطابع الديمقراطي لإسرائيل من خلال زعزعة نظام الضوابط والتوازنات، ومنح السلطة بشكل شبه كامل للسلطة التنفيذية، وترك حقوق الأفراد والأقليات بدون حماية، وهي انتقادات رفضها نتنياهو. ويرفض نتنياهو وأعضاء آخرون في الائتلاف الحاكم الانتقادات.

* * *

مركز دراسات الأمن القومي: تطرق بايدن للثورة القضائية: أمور يجب أن تأخذها إسرائيل على محمل الجدّ

بقلم إلداد شابيط

ترجمة: فاتن أيوب. أطلس للدراسات

ردًا على سؤال الصحفي في صحيفة نيويورك تايمز توم فريدمان بخصوص رد الرئيس بايدن على التشريع الذي تقوده الحكومة فيما يتعلق بالنظام القضائي الإسرائيلي، صرّح الرئيس الأمريكي أن "عبقرية الديمقراطية الأمريكية والديمقراطية الإسرائيلية هي أن كلاهما مبنيتان على مؤسسات قوية، على ضوابط وتوازنات ومنظومة قضائية مستقلة. إن تحقيق إجماع على التغييرات الأساسية أمر مهم للغاية من أجل ضمان قبول الجمهور لها". إن رده القصير والمركّز ينضم إلى سلسلة من التطرقات الأمريكية، وعلى رأسها

كلمات وزير الخارجية لينكولن أثناء زيارته لإسرائيل، والتي تعبر عن القلق العميق من طرف الإدارة الأمريكية بخصوص التحركات الأخيرة.

بايدن، الذي لا جدال في أمر أنه صديق كبير لإسرائيل وكان حريصًا في الماضي على عدم التدخل في شؤونها الداخلية، مطلوب الآن لكي يشير بشكل لا لبس فيه إلى أن الولايات المتحدة ستجد صعوبة في تجاهل الإجراءات وتأثيرها السلبي على استمرار التقدير في الولايات المتحدة بخصوص طابع إسرائيل الديمقراطي. وفي رده، لم يتطرق بايدن إلى مسألة ما إذا كان يجب إصلاح النظام القضائي أم لا، ولكنه يذكر (كلا الطرفين في المنظومة السياسية الإسرائيلية) بأن الأمر يجب أن يكون بالاتفاق ويجب أن تحافظ على استقلالية المحاكم. ويجب أن يُضاف إلى هذا النقد القلق الأمريكي من تدهور الوضع أمام الفلسطينيين والتحذيرات المتكررة لإسرائيل (والفلسطينيين) لتجنب الإجراءات أحادية الجانب التي يمكن أن تؤدي إلى اشعال المنطقة. ويجب كلمات الرئيس بايدن أن تُؤخذ على محمل الجد، حيث تفاخر الرئيس الأمريكي مرة أخرى في خطاب وجهه إلى الأمة مؤخرًا بأن الإدارة تلتزم في أجندة ليبرالية كهدف مركزي وأنها مصرّة على تعزيز تقوية الديمقراطيات. إن ثروة إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة مستمدة أولاً وقبل كل شيء من قدرة الإدارة على تقديمها على أنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. إن تحذيرات كبار المسؤولين في الإدارة لا تترك مجالاً للشك في أن إسرائيل لا تستطيع الاختباء تحت تفسير أنها "ديمقراطية شابة ونابضة بالحياة" وأنها يجب أن تأخذ في الاعتبار أن التقييم الأمريكي (في الإدارة والكونغرس) الذي بموجبه تضررت "القيم القضائية" يمكن أن يكون له تأثير مباشر على العلاقات بين البلدين، خصوصًا في هذه تلك الفترة الحساسة التي تحتاج بها التحديات الأمنية، وخاصة من جانب إيران، التي تواصل بحزم تعزيز برنامجها النووي، إلى تعزيز التنسيق بين كلا البلدين.

* * *

الاحتلال يلغي قانون الانفصال تمهيدا للضمّ ويدرس طرد عائلات الشهداء

ترجمة: عدنان أبو عامر وأحمد صقر . موقع عربي21

وافقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية التي تمثل الحكومة اليمينية على إلغاء قانون الانفصال الصادر عام 2005، وبموجبه تم إخلاء مستوطنات قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، ويحظر على الإسرائيليين البقاء في الأراضي الفلسطينية التي تم إخلاؤها، وذلك بهدف شرعنة البؤرة الاستيطانية غير القانونية "شوماش"، ما دفع قادة المستوطنين للترحيب بالخطوة، زاعمين أنها ضوء في نهاية النفق، فيما عبرت أوساط حقوقية عن قلقها من تبعاتها لأنها تعبّد الطريق نحو انتزاع مزيد من الأراضي الفلسطينية بالقوة.

إليشع بن كيمون مراسل صحيفة" يديعوت أحرونوت "لشؤون الاستيطان، ذكر أنه "بعد 18 عامًا من خطة

فك الارتباط عن مستوطنات قطاع غزة والمستوطنات الأربع في شمال الضفة الغربية،فقد تم تمرير مشروع قانون إلغاء "قانون الانفصال" في اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية، وهذه خطوة غير عادية من قبل الحكومة، حيث حاول المستوطنون عدة مرات في الماضي إلغاء قانون الانفصال، لكن لجنة الوزراء عرقلت ذلك مرارا وتكرارا." وأضاف في تقريره أنه "بحسب قانون الانفصال، يحظر على الإسرائيليين البقاء في المناطق الفلسطينية التي تم إخلاؤها، بما في ذلك غوش قطيف في غزة وحوماش بالضفة، ومع أن إلغاء القانون كان مدرجا في الاتفاقات الائتلافية بين حزبي الليكود والصهيونية الدينية، فإنه في الواقع الحالي يهدف لتنظيم وضع البؤر الاستيطانية غير القانونية، ما يشكل انتهاكا للقانون الصادر عام 2005، حيث دأبت الحكومات الإسرائيلية في الماضي على طرد طلاب المدارس الدينية الاستيطانية من وقت لآخر، لكن الآن، وفقًا لاتفاقيات الائتلاف، تعتزم الحكومة تنظيم أوضاعها في البؤرة الاستيطانية من خلال التشريع." وأشار إلى أن "هذه الخطوة تتزامن مع التماس في المحكمة العليا بخصوص بؤرة حوماش الاستيطانية غير القانونية، قدمه فلسطينيون من سكان قرية بخارى المجاورة ومنظمات حقوقية، أكدوا فيها أن الأراضي التي تقع عليها البؤرة الاستيطانية ملك لهم، وهم يعتزمون تنظيم اعتصام في البؤرة الاستيطانية، وهذه إحدى الخطوات، رغم أننا أمام خطوة أولية فقط، مع العلم أن مشروع إلغاء قانون الانفصال سيمرّ بالعديد من المناقشات والقراءات في الكنيست قبل تمريره أخيرًا."

وزعم يوسي داغان رئيس مجلس المستوطنات في الضفة الغربية، أن "هذه الخطوة تأتي ثمرة نضال نخوضه منذ 18 عامًا، وها نحن نرى أخيرًا النور في نهاية النفق، وسيعود سكان المستوطنات المخلاة "غانيم وكاديم وشوماش وشانور" إليها، زاعما أن هذه بداية تصحيح الظلم التاريخي"، فيما رحبت أوريت ستروك وزيرة الاستيطان بالقرار، زاعمة أنه لأول مرة منذ طرد وسحب وتدمير المستوطنات، تصوّت حكومة إسرائيل لصالح تصحيح خطيئة الانفصال، على حد زعمها."

وزعم شلومو نئمان رئيس مجلس "يشع" الاستيطاني أن "قانون الانفصال بقعة سوداء في كتاب قوانين دولة إسرائيل، ووصمة عار على جهازها القضائي، هذه الخطة البغيضة اقتلعتنا من أرضنا، وأدخلت الصواريخ إلى قلب الدولة حتى يومنا هذا." وفي الوقت ذاته، تقدمت حركة "يش دين" الحقوقية بالتماس للمحكمة العليا، فيما أكد أصحاب الأراضي الفلسطينية في مستوطنة حوماش أن الحكومة الإسرائيلية قررت التصويت لإلغاء قانون الانفصال فقط لتمهيد الطريق لنهب أراضيهم لصالح المستوطنين، وبعد أن فشلوا في التبرير القانوني لسرقتها، قررت الحكومة إلغاء القانون الذي سنّه الكنيست، وتم انتهاكه لسنوات من أجل إضفاء الشرعية بأثر رجعي على هذه السرقة.

قانون لطرد عائلات الأسرى والشهداء

صادقت اللجنة الوزارية للتشريع لدى الاحتلال الإسرائيلي، الأحد، على مشروع قانون من شأنه أن يسمح لسلطات الاحتلال بطرد عائلات أسرى وشهداء فلسطينيين. وذكرت صحيفة" هآرتس"، أن مشروع القانون

الذي قدمه النائب في الكنيست من حزب "الليكود"، حانوخ ملفيتسكي، "يسمح بسحب الجنسية وترحيل عائلات منفذي العمليات الذين يحملون بطاقة الهوية الزرقاء (الإسرائيلية). ونوهت إلى أن "مشروع القانون سيطرح للتصويت في القراءة الأولى يوم الأربعاء المقبل، بالإضافة إلى ذلك، ستجرى مناقشة مغلقة لسماع موقف جهاز "الشاباك" بشأن هذه المسألة." وبحسب مشروع القانون، فإنه في حال علم وزير الأمن القومي، بأن أحد أفراد العائلة "كان على علم مسبق بتنفيذ العملية، أو أعرب عن دعمه للعملية، أو نشر عبارات المديح والتعاطف أو التشجيع على تنفيذ العملية، فإنه يمكن للوزير أن يأمر بترحيل ذلك الشخص إلى خارج إسرائيل أو إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها."

* * *